

مظاهر التغير الديموغرافي في الكويت ١٩٧٥-١٩٨٠م

د. بكى محمد عزيز *

مقدمة :

شهدت المظاهر السكانية المختلفة بعد دراستنا السابقة لتغير السكان في الكويت للفترة ما بين ١٩٦٥ — ١٩٧٥ ، تطورات عديدة ، منها على سبيل المثال معدل النمو السكاني المرتفع خلال الفترة الواقعة ما بين ١٩٧٥ — ١٩٨٠ ، الذي يعود بالدرجة الأولى الى ازدياد حجم الهجرة الوافدة بالإضافة الى ارتفاع حجم الزيادة الطبيعية (١) . فقد بلغت الزيادة السكانية للفترة ما بين التعدادين الأخيرين ، ٣٦.٩٩٠ نسمة او حوالي (٣٦) بالمائة وبمعدل للنمو السكاني يقارب (٦٣) بالمائة للعام الواحد (٢) . ولا يختلف معدل النمو المذكور عن نظيره للفترة الواقعة بين التعدادين السابقين ١٩٧٠ — ١٩٧٥ ان لم يكن اعلى منه قليلا . ومما دفعنا الى القيام بدراستنا الحالية بالإضافة الى معدل النمو المرتفع وما صاحبه وينتج عنه من مظاهر سكانية متعددة توفر بيانات سكانية عن عدد اكبر من المستوطنات البشرية في دولة الكويت تصل الى حوالي ضعف عددها للفترة السابقة سواء المستوطنات القديمة منها او المستحدثة . وهذا مما يساعد ، بلا شك ، على اعطاء صورة اكثر دقة وواقعية عن احوال السكان في البلاد . وبناء على ذلك ، واستكمالا لدراستنا السابقة ، وكشفا لما تعرضت له الظواهرات السكانية موضوع البحث من تغيرات خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٠ ، تأتي هذه الدراسة .

وستؤكد دراستنا الحاضرة — كسابقتها — على معالجة ظاهرة التغير السكاني النسبي وما يرتبط بها من ظواهرات سكانية اساسية اخرى وعلى مستوى التجمعات السكانية في الكويت . ولا بد من الاشارة هنا الى المعوقات التي واجهتنا

* استاذ الجغرافيا بكلية الاداب جامعة بغداد — ومعار لجامعة الكويت

في دراستنا بغرض اجراء المقارنة بين التعدادين المذكورين والمتمثلة بالدرجة الاولى فيما يأتي :

اولا : استحداث محافظة جديدة خلال فترة الدراسة الحالية هي محافظة الجهراء ، مما أدى بصورة طبيعية الى فك ارتباط أو تبعية عدد من التجمعات السكانية من محافظة العاصمة وربطها بالمحافظة الجديدة ، مع دمج أكثر من تجمع سكاني وظهورها بأسماء مختلفة في تعداد عام ١٩٨٠ (شكل ١) .

ثانيا : جاء ذكر أسماء بعض التجمعات في تعداد ١٩٧٥ بأسماء أكثر تفصيلا لنفس الأماكن في عام ١٩٨٠ ، بينما اختفى في الوقت نفسه ذكر عدد من التجمعات التي وردت في التعداد الأول من جداول بيانات التعداد الثاني .

ثالثا : ظهور ضواحي وتجمعات جديدة تم تنظيمها وتنفيذها خلال الفترة الواقعة بين التعدادين ، حيث جاء ذكرها في تعداد عام ١٩٨٠ ولم تكن كذلك في تعداد عام ١٩٧٥ . (٣)

رابعا : ولعل من أهم ما يلفت النظر في أية دراسة سكانية للكويت ، ظاهرة الازدواجية السكانية أو انقسام جملة سكان البلاد الى مجموعتين متميزتين بوضوح وهما أبناء البلاد الأصليين من الكويتيين ، والوافدين من غير الكويتيين الذين جاءوا من مصادر متعددة ومختلفة في بيئاتها وأحوالها .

وتأتي الصعوبة في هذا الشأن من التباين بين المجموعتين في الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية مما تنعكس آثاره على خصائص أبناء المجموعتين الديموغرافية والمهنية ، بل وعلى التوزيع الجغرافي لمناطق استيطانهم بالإضافة الى العادات والتقاليد . فيلاحظ وجود فوارق واضحة بينهما في معدلات المواليد والوفيات وفي التركيب العمري والنوعي وما يتبعه من تباين في طبيعة الأعمال التي يمارسها أبناء كل من المجموعتين ، كما تشهد تباينا في الحالة التعليمية والزواجية بالإضافة الى الفروق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى .

خامسا : والظاهرة التي ينبغي التأكيد عليها في هذا الشأن والتي لها علاقة وثيقة بطبيعة الدراسة هي أن التوزيع الجغرافي للسكان في الكويت وللمجموعتين معا لا يرتبط الى حد كبير بالأحوال الاقتصادية ويتوفر فرص العمل في أقاليم البلاد . فربما تكون المزايا والفرص الاقتصادية هي السبب الرئيسي لدخول الوافدين عبر حدود دولة الكويت ولكنها ليست مسؤولة عن توزيعهم داخل تجمعاتها ، وهكذا فإن سكان البلاد عموما لا يتجهون بالضرورة ، كما هي العادة ، نحو الأجزاء أو الأقاليم التي تتمتع بمزايا اقتصادية تشجع على اجتذاب السكان نحوها ، ويتركزون الأجزاء الأقل نشاطا والأكثر ركودا . ولعل الإشارة الى توزيع المنشآت الحكومية وغير الحكومية والعاملين فيها يؤيد ما ذهبنا اليه . فقد بلغ عدد المنشآت في الكويت

عام ١٩٨٠ حوالي (٣٩٨٠٠) منشأة موزعة على المحافظات الأربع . وكان نصيب محافظة العاصمة منها حوالي (٤٦) بالمائة ، وجاءت محافظة حولي في المرتبة الثانية وبلغ نصيبها من جملة المؤسسات الصناعية (٣٦) بالمائة تليها محافظة الأحمدى (١١) بالمائة وتأتى محافظة الجھراء في نهاية القائمة وتضم النسبة الباقية وهي حوالي (٧) بالمائة . وبنفس الطريقة تصدرت محافظة العاصمة قريناتها من حيث عدد العاملين في المؤسسات المذكورة ، فقد وصل عددهم في العام المذكور الى ٢٣٣١٦٠ عاملا ، يؤلف العاملون منهم في محافظة العاصمة وحدها حوالي (٥٠) بالمائة من المجموع ، يليهم العاملون في محافظة حولي . (٤) **والظاهرة البارزة التي نريد الإشارة إليها ، هي أن توزيع المؤسسات الصناعية والأيدى العاملة المذكورة لا يتفق مع حجم السكان للمحافظات** . فنجد أن (٥٥) بالمائة من جملة سكان البلاد يعيشون في محافظة حولي . هذا بالإضافة الى أن معظم سكان محافظة الأحمدى هم من الكويتيين ، بينما يؤلف المهاجرون القسم الأعظم من العاملين في المؤسسات الصناعية ، حيث بلغت نسبة العمالة المهاجرة في المحافظة أكثر من (٩٠) بالمائة من جملتها في حين لا يؤلف المهاجرون أكثر من (٤٠) بالمائة من جملة سكانها تقريبا . (٥)

ويقل الارتباط بين التوزيع الجغرافي والمؤسسات إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار المجموعتين السكائيتين للبلاد وهم الكويتيون والوافدون . فعلى الرغم من أن حوالي ثلث عدد الكويتيين يعيشون في محافظة حولي عام ١٩٨٠ وأن نصفهم تقريبا موزعون بالتساوي على محافظتي الأحمدى والجھراء ، وأن النسبة الباقية وهي الأصغر كانت من نصيب محافظة العاصمة ، فإن نصف المؤسسات كما رأينا ، تقع في المحافظة الأخيرة ، وأن حوالي ثلثها فقط يقع في محافظة حولي ، وأقل من ذلك في كل من محافظتي الأحمدى والجھراء . (٦)

ولما كانت هذه الدراسة تهدف الى كشف اتجاهات ومظاهر التغير السكاني ضمن التجمعات السكانية في الكويت ، فهي لا تهتم كثيرا بمسألة تشابه أو عدم تشابه التجمعات في عامي التعداد ، إذ أن بيانات عدد السكان في عام ١٩٨٠ سواء منهم من كان في تجمعات متماثلة أو كان في تجمعات غير مماثلة ، قد وضعت مع ما يتناسب وتجمعات عام ١٩٧٥ (جدول ١) .

بلغ عدد التجمعات السكانية التي اعتمدت عليها دراستنا الحالية ٥١ تجمعا موزعة على المحافظات الأربع ، ومثلة — كما نعتقد — لأجزاء البلاد ومناطقها المختلفة الى حد كبير ، ويزيد عدد التجمعات المذكورة عن عددها في دراستنا السابقة للفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٥ بحوالي عشرين تجمعا جديدا ، مما يتيح فرصة أكبر — بلا شك — لاعطاء صورة أفضل عن المظاهر السكانية المختلفة وأبعادها في البلاد .

وسنحاول استخدام الظاهرات السكانية الثلاث وهي التغير السكاني، نسبة النسوع للسكان وكثافة السكان ، للتعرف على التغير السكاني الذي شهدته التجمعات السكانية وللمجموعتين خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ . ويعد ذلك أسلوبا كافيا ولا غنى عنه طالما لا تتوافر بيانات تفصيلية كافية وعلى مستوى التجمعات السكانية تتعلق بحمل الميلاد ومعدلات المواليد والوفيات بالإضافة الى حركات السكان . وهو يتيح لنا أيضا فرصة المقارنة على هذا المستوى بين كل من فترتي الدراسة السابقة وما شهدته الظاهرات المذكورة من تغيرات وما ترتب عليها من آثار . (٧)

التغير السكاني

بالنظر لاهتمام الدراسة بتغير السكان على مستوى التجمعات السكانية في الكويت أكثر من اهتمامها بالنمو السكاني المطلق ، فقد وجدنا أن من الممكن تحقيق هذا الهدف عن طريق توزيع التجمعات المذكورة على مجموعات بحسب دليل تغيرها النسبي سواء لجملة سكان كل منها أو للمجموعتين السكائيتين التي تضم كلا من الكويتيين وغير الكويتيين . الأشكال (٢ ، ٣ ، ٤) والجدول (٢) . وتم ترتيب دليل التغير السكاني المذكور سواء ماكان منه تركزا أو تفرقا كما جرى في دراستنا السابقة ، في ست مجموعات تتراوح نسب تغيرها بين (أقل من ٤٠ بالمائة) و (٢٠٠ فأكثر بالمائة) . وعلى هذا الأساس سنستعرض حالة التغير للجماعات السكانية في الكويت .

جملة السكان :

يلاحظ بأن المستوطنات السكانية التي حققت تركزا أو تغيرا ايجابيا في سكانها ضمن مجموعة التغير الأولى (أقل من ٤٠ بالمائة) خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، كانت هي الأكثر عددا بالمقارنة مع مجموعات التغير الأخرى . فقد بلغ عددها (٢٧) تجمعا أو ما يزيد عن نصف مجموعها بوضوح . وفي مقابل ذلك نجد أن نسبة عدد المستوطنات التي حققت تركزا مماثلا في سكانها خلال الفترة السابقة ١٩٦٥ - ١٩٧٥ لم تتجاوز ربع مجموعها فقط .

ولقد ضمت هذه المجموعة من التغير تجمعات سكانية وضواحي منتشرة على كافة أنحاء البلاد ، بعضها قريب من العاصمة الكويت ويصل عددها الى نصف مجموعها تقريبا وهي : الدسمة ، المنصورية ، ضاحية عبد الله السالم ، الشامية ، الدعية ، القادسية ، النزهة ، الفيحاء ، كيفان ، الشويخ ، الروضة ، العدلية ، والخالدية . بينما كان النصف الآخر منها بعيدا عنها ويشمل بعض مراكز المحافظات الأخرى وضواحيها مثل جزيرة فيلكا ، الجهراء ، حولي ، السالمية ، الشعب ، ميدان حولي ، الرميثة ، الرابية ، الفروانية ، الفنتاس ، المنقف ، الفحيحيل ،

والاحمدي . بينما ضمت مجموعة التغير هذه خلال الفترة السابقة تجمعات كلها تقريبا على مسافة قريبة من عاصمة البلاد فيما عدا جزيرة فيلكا .

وتحتل المجموعة التالية (٤٠ — ٧٩) المرتبة الثانية بين التجمعات التي حققت تركزا في سكانها ، حيث يمثل عدد هذه التجمعات حوالي (١٤) بالمائة من مجموعها . وتضم تجمعات كلها تقريبا — فيما عدا واحدا ، وهو بنيد القار — بعيدة عن العاصمة ، ولكنها اما مراكز لمحافظة او ضواحي لها وهي الدوحة ، خيطان ، العمرية ، العقيلة ، وابو حليفة . كما ان معظمها يقع الى الجنوب من العاصمة ، في حين لا نجد الى الشمال منها سوى اثنين هما قرية الصليبخات والدوحة .

وتأتي بعد ذلك وفي المرتبة الثالثة ، المجموعة الأخيرة للتغير (٢٠٠ فأكثر) وضمت حوالي (١٤) بالمائة أيضا من مجموع عدد التجمعات في الكويت . وتقع جميعها بعيدا عن مركز البلاد مثل الصليبية ، سلوى ، الجابرية ، المسيلة ، قرطبة ، المهبولة ، والرقعة .

وتحتل مجموعة التغير الثالثة (٨٠ — ١١٩ بالمائة) المرتبة الرابعة ، وتضم حوالي (٥) بالمائة من مجموع تجمعات البلاد السكانية ، وتقع هي الأخرى جميعا بعيدا عن العاصمة الكويت مثل الصليبخات ، السرة ، اليرموك ، وجليب الشيوخ . ويشير ارتفاع عدد التجمعات التي حققت تركزا في سكانها والمؤلفة لأكثر من (٩٠) بالمائة من مجموعها خلال فترة الدراسة هذه الى زيادة واضحة في جملة سكان التجمعات وفي جميع أنحاء البلاد من جهة وإلى حركة انتقال واسعة للسكان سواء فيما بين أجزاء البلاد المختلفة أو عبر حدودها الدولية . ويمثل انتشار السكان هذا وخاصة في الطرف الأدنى من مجموعات التغير (أقل من ٤٠ بالمائة) توزيعا سكانيا شمل أنحاء البلاد كلها وحركة داخلية معتدلة وهادئة دونما تركيز واضح في جهات معينة .

وعلى ضوء ما مر فان التجمعات السكانية الباقية والتي شهدت تفرقا أو تناقصا في عدد سكانها لم يتجاوز عددها الأربعة في جميع محافظات البلاد . وتضم فيما بينها كلا من عاصمة البلاد الكويت ، صيهد العوازم ، الشدادية ، والشعبية . ومما يجدر ذكره فان كلا من صيهد العوازم والشدادية كانت تمثل سابقا تجمعاً لسكان العيشيش والتي ألغيت في أواخر السبعينات . أما تناقص أبناء العاصمة فانه يعد امرا طبيعيا ، لانه استمرار للتيار الذي بدأ منذ فترة طويلة وخاصة بين الكويتيين وتمثل في ابتعادهم عن العاصمة نحو الضواحي .

وبصورة عامة فان نسبة عدد المستوطنات التي شهدت تفرقا في سكانها خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٠ كانت أقل بوضوح عنها في الفترة السابقة مما يشير الى

تساؤل عملية نزوح الأفراد عن مواطنهم والى استقرار نسبي في حركة السكان لدولة الكويت بصورة عامة .

الكويتيون :

تشير ظاهرة التغير السكاني ضمن أبناء البلاد خلال فترة الدراسة وبصورة أكثر وضوحاً الى حالة عدم الاستقرار والتنقل الدائب في بلادهم بالمقارنة مع جملة السكان . فتميز بأن حوالي نصف عدد التجمعات السكانية قد حققت تركزا في سكانها من الكويتيين يقل عن (٤٠) بالمائة ، وهي موزعة على جميع انحاء البلاد ، يضمها مراكز المحافظات مثل الصليخات والاحمدي بالإضافة الى ضواحي قريبة منها وأخرى متوسطة البعد وثالثة بعيدة عنها مثل المنصورية ، الشامية ، الدعية ، النزهة ، كيفان ، الشويخ ، فيلكا ، الجهراء ، الدوحة ، الرقة ، العدلية ، الخالدية ، الشعب ، الرميثة ، سلوى ، العمرية ، الرابية ، السالمية ، الفروانية ، جليب الشيوخ ، الفنيطيس ، العقيلة ، ابو حليفة ، والفحاحيل . ويتبين من ذلك بأن مناطق استيطان أبناء البلاد كانت تمثل في الوقت نفسه مراكز لاستقطاب المستوطنين نحوها ولو بصورة معتدلة خلال فترة الدراسة الحالية ، بينما يلاحظ العكس خلال الفترة السابقة حيث لم تؤلف التجمعات التي جاءت ضمن مجموعة التغير الأولى هذه (اقل من ٤٠ بالمائة) سوى اقل من (٢٠) بالمائة من مجموعها فقط ، مما يشير الى انجذاب المستوطنين من أبناء البلاد بصورة أكثر شدة نحو تجمعات أخرى بعيدة عن مراكز محافظات البلاد والتي حققت تركزا بنسبة أعلى .

أما المستوطنات الأخرى الباقية والتي حققت تركزا في أبنائها فان الجزء الأكبر منها تجمع في مجموعة واحدة للتغير وهي المجموعة الأخيرة (٢٠٠ فأكثر) . وتضم هذه مستوطنات بعيدة جدا عن قلب البلاد وخاصة في أجزائها الشمالية والغربية ، ولا تؤلف معا أكثر من ١٠ بالمائة من جملة تجمعات الكويت السكانية من بينها منطقة الصليخات ، الصليبية ، الجابرية ، قرطبة ، والرقة . ويؤكد هذا مرة أخرى ظاهرة عدم رغبة الكويتيين الابتعاد بصورة عامة ، عن الضواحي القريبة والتقليدية من جهة والى حالة الاعتدال في انتقالهم بين أجزاء بلادهم بصورة واضحة . بينما نجد خلال الفترة السابقة بأن حوالي ربع عدد تجمعات الكويتيين قد حقق أقصى تركز في نسبة تغيره (٢٠٠ فأكثر) . وضم مناطق كلها نائية ، مما يشير الى حركة قوية للسكان حينذاك نحو أجزاء بعيدة من بلادهم . ويمكن أن يعزى هذا الى عملية تخطيط وتنفيذ ضواحي عديدة ومشاريع اسكانية واسعة وخاصة في الأجزاء الجنوبية والشمالية البعيدة ، وهو ما لم تشهد البلاد خلال فترة الدراسة الحالية وذلك لأسباب عديدة منها :

أولاً : عدم اكتمال الخدمات المختلفة في التجمعات البعيدة نظرا لحدائثة قيامها حيث يشكو سكانها باستمرار من نقص هذه الخدمات أو عدم كفايتها ان وجدت .

ثانياً : ان المناطق الجديدة قد استقطبت جماعات سكانية متعددة وبمستويات اقتصادية واجتماعية لا تضاهي مستويات سكان التجمعات القريبة من المراكز الكبيرة .

ثالثاً : بعد الضواحي الجديدة عن مناطق الأعمال المركزية وخاصة المنطقة التجارية المركزية في مدينة الكويت . وهكذا فان انفصال مكان العمل عن مكان السكنى جعل العاملين يفضلون العيش في مناطق قريبة من مراكز أعمالهم ، خاصة وان العاملين من أبناء البلاد قد اعتادوا ولفترة طويلة العمل في مركز المدينة ويزاولون أعمالاً متخصصة في المحلات التي امتلكوها هناك .

رابعاً : اما من يعمل منهم في محلات مؤجرة فانه يظل مفضلاً العمل في المنطقة التجارية نظرا لانخفاض قيمة ايجارها التي مضى عليها زمن طويل بالمقارنة مع قيمة ايجار المحلات في المناطق التجارية الحديثة .

أما مجموعات التغير السكاني الأخرى فلم تتضمن كلها سوى تجمعات قليلة هي : السرة ، المهبولة ، الصباحية واليرموك ، مما يعكس مرة أخرى قلة ازدياد أعداد الكويتيين بوتائر عالية خلال فترة الدراسة ، وإلى ضعف عملية الابتعاد الشديد عن العاصمة بصفة خاصة والذي شهدته الفترة السابقة .

وانسجاماً مع الاتجاه العام الذي مر ذكره في ضعف نمو سكان العدد الأكبر من تجمعات الكويتيين ، نرى بأن عدد التجمعات التي شهدت تفرقا أو تناقصا في أعداد سكانها مرتفع أيضا ، حيث بلغ عددها حوالي ثلث مجموعها تقريبا . ويتألف الجزء الأعظم منها اما من ضواحي قريبة من العاصمة وتعد مواطن تقليدية عريقة لأبناء البلاد مثل بنيد القار ، الدسمة ، ضاحية عبدالله السالم ، القادسية ، الفيحاء والشويخ او من مراكز المحافظات الأخرى وضواحيها التي تعتبر مراكز لاستيطان غير الكويتيين مثل حولي ، السالمية وميدان حولي ، بالإضافة الى ابتعادهم عن تجمعات أكثر بعدا مثل المسيلة ، خيطان ، الفنطاس والمنقف . ويؤكد هذا الاتجاه الظاهرة المعروفة والمستمرة التي شهدتها الفترة السابقة ١٩٦٥ — ١٩٧٥ والمتثلة بابتعاد أبناء البلاد عامة في سكنهم عن غيرهم كلما توفرت الفرصة لتحقيق ذلك .

ويمكننا أن نفسر نزوح أبناء البلاد بالإضافة الى ما ذكرناه من قبل الى عوامل عديدة من أهمها :

أولا : شدة ازدحام الضواحي القريبة من المراكز الحضرية الكبيرة بسكانها مما أدى الى انقسام أسرها المتمثلة بأسر الأبناء الذين انفصلوا عن آبائهم ليكونوا أسرا أخرى مستقلة بذاتها . ومن الطبيعي أن يذهب هؤلاء الى التجمعات السكانية البعيدة نسبيا حيث مشاريع الاسكان الحكومية أو قسائم الارض الجديدة الرخيصة نسبيا التي تمنحها الدولة لهم أو لرخص ايجارات المساكن هناك .

ثانيا : ارتفاع قيمة الارض فيها مما يجعلها عرضة لمنافسة أغراض أو استخدامات أخرى وخاصة بناء المكاتب التجارية وعمارات السكن الاستثماري حيث اليجارات المرتفعة .

وبالرغم من ذلك فان بعض الفروق يمكن ملاحظتها في هذا الصدد بين فترتي الدراسة الحالية والسابقة، منها : ان التناقص في سكان المستوطنات الكويتية تضمن في الفترة الحالية ضواحي قريبة جدا من العاصمة بل وحديثة لا يتجاوز عمرها عشرة أعوام تقريبا كضاحية عبدالله السالم بالإضافة الى القادسية وبنيد القار ، بينما شملت في الفترة السابقة ضواحي اقدم عمرا نسبيا مثل كيفان حققت في الفترة الحاضرة تركزا في سكانها . ومما يلاحظ ايضا بأن جزيرة فيلكا التي عانت من تفرق سكانها في السنوات السابقة حققت تركزا واضحا في السنوات اللاحقة .

أما مجموعة التفرق التالية (٤٠ — ٧٩ بالمائة) فقد ضمت أربعة تجمعات ، تأتي في مقدمتها الكويت العاصمة شأنها في ذلك شأن الفترة السابقة ، بالإضافة الى كل من صيهد العوازم والشدادية وهي مناطق للعشيش جرى إخلاؤها من سكانها خلال فترة الدراسة الحالية ، أما التجمع الرابع فهو الشعبية وقد شهد أعلى نسبة للتركيز خلال سنوات الدراسة السابقة . وربما يعزى السبب في ذلك الى الرغبة في الابتعاد عن المناطق الصناعية عموما أو الى تنفيذ مشاريع سكنية حكومية وخاصة قريبة من المنطقة استقطبت نحوها السكان العاملين هناك .

غير الكويتيين :

إذا ما انتقلنا الى مناقشة التغير بين السكان غير الكويتيين أو الوافدين ، رأينا صورة مختلفة نسبيا لتوزيع هذه الظاهرة بين المستوطنات السكانية عما شهدناه ضمن جملة السكان وأبناء البلاد معا .

والظاهرة البارزة بين جماعة الوافدين هي توزيعهم على ثلاث مجموعات بارزة للتركز وهي المجموعة الأولى (أقل من ٤٠) والثانية (٤٠ — ٧٩) والسادسة

(٢٠٠ فأكثر) . وتضم كل من مجموعات التركيز هذه ضواحي ومستوطنات موزعة في جميع أنحاء البلاد تقريبا وبأعداد متفاوتة تبلغ نسبة كل منها حوالي ربع مجموع التجمعات ، أو أنها تؤلف فيما بينها حوالي ثلاثة أرباع جملتها ، وعلى سبيل المثال ضمت مجموعة التركيز الأولى (أقل من ٤٠ بالمائة) ضواحي وتجمعات تمثل بصورة عامة أما مراكز محافظات البلاد مثل الاحمدي وحولي أو ضواحي لها مثل الدعية ، كيفان ، الشويخ ، السالمية ، ميدان حولي والفروانية ، بالإضافة الى جزيرة فيلكا . وهكذا فإن هذه الضواحي لم تشهد نموا مرتفعا في سكانها ولم تعد تستقطب كما يبدو ، اعدادا كبيرة من الوافدين ، وربما تعزى هذه الظاهرة الى عدم توافر مساحات من الأرض يمكن تخصيصها للاستخدامات السكنية على نطاق واسع من ناحية وللازدحام الطلب على الأرض للأغراض التجارية باعتبار أن هذه التجمعات ، خاصة المراكز الكبيرة منها قد أصبحت في الآونة الأخيرة من المناطق التجارية الرئيسية في البلاد .

أما مجموعة التركيز الثانية (٤٠ — ٧٩ بالمائة) فقد تضمنت اما مستوطنات أقرب الى مراكز المحافظات من المجموعة السابقة كالدسة ، ضاحية عبدالله السالم ، النزهة ، الشامية ، الفيحاء ، الشعب ، العدلية والخالدية ، مما يشير الى توغل الوافدين الى داخل المستوطنات التي تعتبر نموذجية لاستيطان الكويتيين ، وأما مستوطنات بعيدة جدا ، وهي أقل عددا (ثلاثة فقط) في الجنوب كالمنقف ، الفحاحيل ، الشعبية ، وما جاورها ، وواحدة في الشمال وهي منطقة الصليخات . ويعتبر انجذاب الوافدين نحوها ظاهرة طبيعية شهدتها السنوات السابقة أيضا .

وعلى العكس من المجموعتين السابقتين للتركز ، فقد ضمت المجموعة السادسة (٢٠٠ فأكثر) تجمعات سكانية تقع جميعها ليست بعيدة عن عواصم المحافظات فقط بل وفي أجزاء البلاد النائية نسبيا أيضا ، سواء في الشمال أو الجنوب والغرب كالدوحة ، الصليبية ، سلوى ، الجابرية ، المسيلة ، الفينيطيس ، العقيلة ، الرقة ، جليب الشيوخ ، الرابية ، العمرية والصباحية . ويشير العدد الكبير من التجمعات الى استمرار تدفق الوافدين من أنحاء الكويت الأخرى أو من خارجها نحو التجمعات البعيدة التي لا يفضلها عادة أقرانهم من أبناء البلاد وتعد هذه الظاهرة مرة أخرى استمرارا لما شهدته السنوات السابقة حيث بلغت نسبة التجمعات ضمن مجموعة التركيز هذه خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٥ ، حوالي الربع من مجموعها أيضا ، وكانت تمثل بصورة عامة تجمعات بعيدة ونائية أيضا .

أما مجموعات التركيز الثلاث الباقية الأخرى ، فقد احتوت على تجمعات متقاربة في أعدادها أيضا . ففي المجموعة الثالثة (٨٠ — ١١٩) نجد خمسة تجمعات ، أربعة منها ضواحي قريبة من العاصمة الكويت ، مثل : بنيد القار ، القادسية ، الدوحة واليرموك ، وتجمع واحد بعيد هو أبو حليفة . ويدل ذلك مرة

أخرى على استمرار وصول غير الكويتيين الى المناطق الكويتية وان تم بصورة طيئة وضعيفة ، على عكس ما شهدته السنوات السابقة حيث لم يقع ضمن مجموعة التغير هذ سوى تجمع واحد هو الفنطاس الذي انتقل في تركيز سكانه الى المجموعة التالية لاحقا .

أما المجموعة الرابعة (١٢٠ — ١٥٩ بالمائة) فنرى فيها تجمعات بعيدة نسبيا مثل الجهراء ، السرة ، قرطبة ، خيطان ، الفنطاس ، مما يعكس استمرار وجود علاقة ايجابية بين ارتفاع نسبة التركيز بالابتعاد عن العاصمة نحو مستوطنات تعتبر أكثر ملائمة للوافدين اقتصاديا واجتماعيا . وتبدو هذه الظاهرة أكثر وضوحا في المجموعة الخامسة (١٦٠ — ١٩٩) حيث جاءت المستوطنات كلها على مسافة أبعد من السابقة عن المراكز الكبيرة في البلاد مثل قرية الصليخات مركز محافظة الجهراء والرميثية . وتأتي المجموعة السادسة والآخرى والتي مر ذكرها قبل قليل لتتوج ظاهرة ازدياد نسبة التركيز السكاني بابتعاد الوافدين نحو الأجزاء البعيدة من البلاد .

أما فيما يتعلق بظاهرة التفرق السكاني أو تناقص أعداد الوافدين في المستوطنات خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٠ فاننا نجد ظاهرة تدعو الى التأمل والاهتمام وهي قلة عددها . اذ لم يتجاوز عدد هذه التجمعات الثلاثة فقط أو ما يعادل (٦) بالمائة من مجموعها . ويمكن القول بأن ذلك يعود الى استمرار تركيز الوافدين في جميع مستوطنات البلاد وتعزيز مواقعهم فيها خاصة اذا ما علمنا بأن المستوطنات التي عانت من التناقص تعد اما مراكز طرد سكاني تقليدية كالعاصمة الكويت أو تجمعات العشيش سابقا مثل صيهد العوازم والشدادية .

وما رايناه الآن يختلف الى حد كبير عما شهدته التجمعات السكانية خلال الفترة السابقة ١٩٦٥ — ١٩٧٥ في أعداد سكانها . فقد بلغت نسبة التجمعات التي عانت تفرقا في أعداد أبنائها من الوافدين يزيد عن (٢٠) بالمائة من مجموعها ، مما يشير الى نوع من حالة الاستقرار في استيطان الجماعات غير الكويتية خاصة وان التفرق كان من الضواحي القريبة من العاصمة خلال تلك الفترة كالدسمه والعديلية بالإضافة الى مدينة الكويت ، وهو ما يشير أيضا الى انتقال الوافدين نحو الضواحي التي بدأ سكانها من الكويتيين بتركها نحو مناطق أخرى أو الانتشار في مختلف انحاء البلاد البعيدة عن العاصمة أو القريبة منها في آن معا .

نسبة النوع (٨)

تعد نسبة النوع للسكان ، مؤشرا هاما آخر يمكن استخدامه لبيان المظاهر العامة للتغير السكاني في الكويت وبخاصة في حالة عدم توفر بيانات أخرى تتعلق

بحركات السكان وانتقالهم فيما بين التجمعات السكانية . ولقد اعتمدت هذه الدراسة كسابقتها مجموعات الأعمار الشابة التي تتراوح ما بين (١٥ — ٤٤ عاما) لحساب نسبة النوع لجملة سكان دولة الكويت وللمجموعتين السكائيتين الاخرين وهما الكويتيون وغير الكويتيين . ويعود هذا الاختيار الى أن المجموعات العمرية المذكورة تضم أكبر نسبة من مجموع سكان التجمعات ومن السكان الفعال اقتصاديا معا ، بالإضافة الى أن أفرادها يمثلون أكثر فئات المجتمع استعدادا للانتقال وتغيير أماكن استيطانهم استجابة لمحفزات الهجرة وفي مقدمتها الاقتصادية منها . وكما هو معلوم فإن عملية الانتقال تستقطب الذكور من الشباب بالدرجة الأولى وبخاصة في الدول النامية ، ولذلك فإن الأقاليم أو التجمعات التي تتمتع بمزايا اقتصادية مغرية وبفرص أفضل وأكبر للعمل بالإضافة الى مظاهر اجتماعية وثقافية أخرى ، هي التي تجتذب المهاجرين اليها أولا ومن ثم ارتفاع نسبة الذكور فيها بالمقارنة مع انائها . وعلى العكس تنخفض نسبة الذكور في التجمعات التي تعاني من ركود أوضاعها الاقتصادية مما يضطر أبناءها الى مغادرتها .

ولقد عمدنا مرة أخرى الى استخدام دليل التغير في نسبة النوع حسب التجمعات السكانية في الكويت وللفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٠ وكما موضح في (الأشكال ٥ ، ٦ ، ٧) والجدول (٣) . وكما فعلنا مع ظاهرة التغير السكاني السابقة فقد تم وضع دليل التغير في نسبة النوع في ست مجموعات تتراوح نسب التغير فيها ما بين (أقل من ٢٠ بالمائة) لمجموعة التغير الأولى والدنيا وبين (١٠٠ فأكثر) لمجموعة التغير العليا . ويتبين من النظر الى مجموعات التغير المذكورة سواء لجملة سكان البلاد أو لكل من الكويتيين وغير الكويتيين ، بأن أكبر عدد للتجمعات جاء ضمن مجموعات التغير الأولى سواء ما كان منه تركزا أو تفرقا في نسب سكانها النوعية وتشير هذه الظاهرة ، بصورة عامة ، وكما رأينا في الظاهرة السابقة ، الى ضعف حركة انتقال السكان خلال فترة الدراسة بين مناطق الكويت المختلفة بالمقارنة مع السنوات التي سبقتها .

وبالرغم من ذلك فإن الظاهرة البارزة المذكورة ربما تبدو أكثر وضوحا بمناقشة تغير نسبة النوع بين المجموعات السكانية الثلاث منفردة .

جملة السكان :

يلاحظ فيما يتعلق بظاهرة التغير لمجموع سكان البلاد ان ٣٧ تجمعاً سكانياً أو ما يعادل حوالي ثلاثة أرباع تجمعات دولة الكويت قد حققت تركزا في نسبة سكانها النوعية . ويستنتج من ذلك بوضوح ضعف حركة خروج السكان أو عدم حدوث تيارات قوية للهجرة بصورة عامة من معظم أنحاء الكويت واليها . ويمكن تفسير هذا الاستقرار السكاني العام ، والذي اتضح لنا قبل قليل من مناقشة ظاهرة

التغير السكاني . الى جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ذكرنا بعضها من قبل ونذكر البعض الآخر فيما يلي :

أولا : ظاهرة الركود الاقتصادي النسبي الذي شهدته المنطقة عموما والبلاد بصورة خاصة ، بعد مرحلة التنمية الانفجارية التي تميزت بها السنوات السابقة . حدث ذلك كنتيجة لحالة الاستقرار في أسواق النفط العالمية وتناقص عائداته . فاذا ما أضفنا إلى ذلك المشكلات الاقتصادية المحلية الأخرى وخاصة ما يتعلق منها بسوق الأوراق المالية ، فاننا لا نستبعد انعكاساتها على انكماش مجالات الاستثمار في المشاريع المختلفة الانتاجية منها والاستهلاكية وتقلص الفرص الاقتصادية الجديدة للعمل في أنحاء البلاد المختلفة .

ثانيا : بطء عملية انجاز وتنفيذ مشاريع الاسكان الحكومية وخاصة في الأجزاء البعيدة .

ثالثا : ارتفاع قيمة الاراضي وتضاؤل نشاط حركة بناء البيوت الخاصة .

رابعا : بالرغم من نشاط حركة بناء الوحدات السكنية الاستثمارية وفي جميع مناطق البلاد تقريبا ، فان قيمة ايجارات المساكن ظلت مرتفعة بل وتزايدت بنسب عالية مما جعل عددا كبيرا من الأسر تفضل البقاء في مساكنها الأصلية ذات القيمة الإيجارية المنخفضة نسبيا وعدم الانتقال منها .

خامسا : ومما ساعد على انتشار الشعور بالاستقرار لدى السكان أيضا وعدم رغبتهم بالنزوح عن مواطنهم بشدة ، توافر الخدمات في كل مكان تقريبا وذلك بعد اتمام انجاز معظم مشاريعها التي بدأ تنفيذها خلال المرحلة السابقة أو تحسين وتوسيع القائم منها سابقا .

سادسا : قوانين الهجرة والاقامة والتشريعات المتعلقة بأوضاع العمالة الأجنبية في البلاد ، وما ترتب عليها من اتباع سياسة أكثر واقعية في استخدام الأيدي العاملة الوافدة في القطاعين الحكومي والأهلي معا .

وبالرغم من التغير الموجب في نسبة جملة السكان النوعية ، إلا أن هذا التغير في التجمعات السكانية المختلفة لم يكن متجانسا أو موزعا بانتظام ضمن مجموعات التغير الست ، مما يشير إلى أن ضعف ظاهرة ترك السكان لبعض مواطنهم أو انجذابهم نحو بعضها الآخر لم يكن واحدا .

فيلاحظ بأن مجموعة التغير الأولى (أقل من ٢٠ بالمائة) قد ضمت أكبر عدد للتجمعات السكانية من بين المجموعات الأخرى (٢١) تجمعا أو ما يعادل (٤٠) بالمائة من مجموعها في البلاد . وظاهرة الاستقرار وتركز السكان هذه تدعو إلى الانتباه خاصة إذا ما علمنا بأنها تضم تجمعات سكانية متفرقة في معظم أنحاء البلاد ، مما

يؤيد ما ذهبنا اليه من قبل حول تساؤل عملية نزوح السكان عن مواطنهم . ونجد أيضا بان هذه المجموعة من التغير تضمنت تجمعات سكانية ترتفع فيها نسبة أبناء البلاد من الكويتيين وأخرى يتألف الجزء الاعظم من سكانها من أبناء الوافدين بالدرجة الاولى . وتتصدرها مدينة الكويت مركز محافظة العاصمة ، ويؤلف غير الكويتيين في كل من محافظة العاصمة ومحافظة حولي الغالبية العظمى من سكانهما ، بينما لا يؤلف الكويتيون فيهما سوى اقلية فقط . ففي الوقت الذي كان يعيش حوالي نصف سكان محافظة العاصمة في مدينة الكويت عام ١٩٨٠ كان الكويتيون لا يؤلفون سوى (٧) بالمائة فقط من سكانها . وتضم مجموعة التغير هذه أيضا مدينة حولي مركز محافظة حولي ، فاذا أضفنا اليها تجمع السالمية فانهما يضمنان حوالي (٤٠) بالمائة من سكان المحافظة بينما لا تتجاوز نسبة الكويتيين منهم (٣) بالمائة فقط (٩) .

وبالاضافة الى المركزين المذكورين تضم هذه المجموعة من التغير أيضا تجمعات قريبة منهما أو بعيدة عنها معا ترتفع في بعضها نسبة السكان الكويتيين وتنخفض في بعضها الآخر . ومن الضواحي القريبة من العاصمة نجد كلا من الدسمه ، الدعية ، القادسية ، الشامية وضاحية عبدالله السالم . ومن ضواحي حولي بالاضافة الى السالمية نجد كلا من تجمعات ميدان حولي ، الشعب ، الروضة ، العديلية ، الخالدية ، الرميثية ، النزهة والفيحاء . أما التجمعات البعيدة عن العاصمة والتي ترتفع نسبة الكويتيين فيها فبعضها يقع ضمن محافظة الجھراء شمالا والبعض الآخر ضمن محافظة الأحمدى جنوبا . ففي الشمال منطقة الصليبيخات وهي مركز محافظة الجھراء بالاضافة الى تجمع الجھراء . وفي الجنوب أبو حليفة . ان استقطاب هذه التجمعات للسكان وان كان ضعيفا يعتبر في الواقع استمرارا لنمو وتطور هذه المراكز سكانيا والذي بدأ في فترات سابقة .

أما التجمعات السكانية الأخرى التي حققت نسبة سكانها من البالغين تركزا فانها توزعت على مجموعات التغير الخمس الباقية . وقد جاء أكبر عدد لها بعد المجموعة الأولى المذكورة سابقا ضمن مجموعة التغير الثالثة (٤٠ — ٥٩ بالمائة) وهو سبعة . وتقع كل التجمعات هذه عدا واحدا فقط وهو الشويخ السكني القريب من العاصمة ، بعيدة عن عواصم المحافظات نسبيا مثل : الدوحة في الشمال ، والفنتاس والمنقف والشعيبة في الجنوب ، وجليب الشيوخ والصباحية في الوسط الغربي ، واذا ما أضفنا تجمعات هذه المجموعة الى التجمعات التي حققت أعلى نسبة للتركز في نسبتها النوعية (١٠٠ فأكثر) يصبح عددها (١١) تجمعا أو أكثر من (٢٠) بالمائة من مجموع التجمعات في البلاد ، وتقع كسابقها جميعا عدا بنيد القار القريب من العاصمة أيضا ، في المناطق الجنوبية والغربية من البلاد . ففي الجنوب هناك كل من المسيلة والفنيطيس بالاضافة الى أبرق خيطان في الوسط الغربي .

وتتبقى ضمن مجموعات التغير الثلاث الباقية ستة تجمعات سكانية كلها عدا واحدا وهو كيفان الذي يقع ضمن مجموعة التغير الخامسة (٨٠ — ٩٩ بالمائة) ، تقع في الأجزاء الشمالية من البلاد وبعيدا عن مراكز معظم المحافظات . فنجد ان ثلاثة منها تقع ضمن مجموعة التغير الثانية (٢٠ — ٣٩ بالمائة) وتضم كلا من قرية الصليبيخات عاصمة محافظة الجهراء ، العقيلة والفحيحيل ، ويقع تجمعان ضمن مجموعة التغير الرابعة وهما الشويخ الصناعي وسلوى واخيرا نجد ضمن مجموعة التغير الخامسة كما ذكرنا تجمعاً واحداً وهو كيفان القريب من مركز محافظة العاصمة .

وتؤكد نسب التغير الايجابية هذه ما ذكرناه قبل قليل بأن التجمعات النائية نسبياً مستمرة في استقطاب السكان من الكويتين وغيرهم بنسب متفاوتة حسب ظروف عوامل الطرد والجذب بين مواطنهم السابقة والجديدة هذه .

وفيما يتعلق بالتجمعات التي شهدت تفرقا أو تناقصا في دليل تغير نسبة مجموع سكانها النوعية فانها تضم وفي مجموعات التغير كلها (١٤) تجمعا . وقد استقطبت مجموعة التغير الأولى نصف العدد المذكور تماما وتضمنت تجمعات كلها تقريبا عدا واحدا وهي ضاحية المنصورية ، بعيدة عن مدينة الكويت في حين ضمت تجمعا واحدا أيضا قريبا من مركز محافظة حولي وهو السرة . أما التجمعات الأخرى فهي بعيدة وفي مقدمتها جزيرة فيلكا والفروانية وصيهـد العوازم والشدادية ثم مدينة الأحمدى مركز محافظة الأحمدى . ويمكن اعتبار فقدان التجمعات القريبة من العاصمة أو من مركز حولي لشبابها أمرا طبيعيا هو الابتعاد عن المناطق التجارية المزدحمة . أما خروج سكان التجمعات البعيدة ، فتعتبر جزيرة فيلكا مثلا مصدرا تقليديا لأبنائها البالغين بصورة خاصة .

ويعد انتقال مستوطني كل من صيهـد العوازم والشدادية منها أمرا مفروغا منه باعتبارها مناطق للعشيش تم الغاؤها منذ عدة سنوات ولم تعد مناطق استقطاب للوافدين نحوها كما كانت من قبل . أما تجمع الأحمدى فيمكن أن يعزى خروج أبنائه من الشباب الى انتشارهم فيما بين مناطق الاسكان الحكومية طالما ان معظم مشاريع الاسكان المذكورة في الجزء الجنوبي من البلاد يجري تنفيذها في محافظة الأحمدى بالدرجة الأولى . ومما يؤيد هذا القول أن التجمعات السكانية الأخرى التي عانت تفرقا في سكانها ضمن مجموعات التغير الأخرى كانت في معظمها بعيدة هي الأخرى عن مراكز المحافظات كاليرموك ، والجابرية ، والعمرية ، والمهبولة ، والرقعة والصليبية .

وبمقارنة تغير نسبة النوع لجملة السكان خلال فترة الدراسة الحالية وفترة اندراسة السابقة نجد اختلافا بارزا بينهما . فقد شهدت كل تجمعات البلاد عدا واحدا فقط خلال الفترة السابقة ١٩٦٥ — ١٩٧٥ تفرقا في سكانها مما يعني حركة

دائبة للبالغين تعكس انتشارها على اجزاء البلاد المختلفة . لقد حدث هذا نتيجة لاستحداث تجمعات جديدة وتنفيذ مشاريع عديدة للاسكان وظهور فرص اقتصادية للعمل جديدة في أماكن نائية . ويعكس كل ذلك مظاهر الازدهار والنشاط الاقتصادي خلال الفترة المذكورة والتي صاحبت زيادة عوائد النفط وتنفيذ خطط التنمية الطموحة . ومما يؤكد ما ذهبنا اليه هو أن حوالي ربع عدد المستوطنات البشرية تعرض الى أعلى نسبة للتفرق في نسبة سكان شبابه النوعية (١٠٠ فأكثر) ، فإذا ما أضفنا اليها تلك التي احتوتها مجموعة التغير الثانية (٢٠ — ٣٩ بالمائة) فان عدد التجمعات في المجموعتين المذكورتين فقط يؤلف حوالي نصف مجموعها في البلاد . وجاءت مراكز المحافظات جميعا حينذاك في مقدمتها بالإضافة الى ضواحي قرية منها مثل الشامية والفيحاء ، والقادسية ، والدسمة والدعية ، ثم الجابرية والشعب ، وكذلك الاحمدي وأطرافها مثل الفاحيل ، والمنقف ، وابو حليفة ، والشعيبة . كما تضمنت في الوقت نفسه بعض اجزاء البلاد النائية مثل الجهراء ، وأبرق خيطان ، وفيلكا ، وجايب الشيوخ وغيرها .

وعلى العكس من ذلك تماما وجدنا بأن حوالي ثلاثة ارباع تجمعات السكان في الكويت خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٠ حققت تركزا في سكانها يشهد على استقرار نسبي في حركة السكان ، ومما يدل على ضعف حركة استقطاب أبناء البلاد وانتقالهم فيما بين تجمعاتها السكانية أن القسم الأعظم من هذه التجمعات جاء ضمن مجموعة التغير الأولى (أقل من ٢٠ بالمائة) .

الكويتيون :

تبدو صورة تغير نسبة النوع لأبناء البلاد مختلفة الى حد كبير عنها بين جملة سكان البلاد . فيلاحظ مثلا بأن توزيع التجمعات السكانية بين مجموعات التغير الست لم يكن متجانسا . فقد جاء حوالي (٩٠) بالمائة من مجموعها (٤٦ تجمعا) ضمن مجموعة واحدة فقط هي مجموعة التغير الأولى ، بينما توزعت الخمسة الباقية منها على ثلاث مجموعات أخرى فقط . وقد خلت مجموعتان من كل تجمع تماما . ووصل عدد التجمعات التي حققت تركزا في سكانها من البالغين ضمن مجموعة التغير الأولى المذكورة أعلاه (٢٠) تجمعا أو حوالي (٤٠) بالمائة من مجملتها في البلاد . ويشير توزيع التجمعات الجغرافي الى ضعف حركة انتقال الكويتيين من بعض تجمعاتهم الى استقطاب البعض الآخر نحوها . كما أنها توزعت على معظم أنحاء البلاد وتضمنت التجمعات القديمة منها والحديثة والقريبة من مراكز المحافظات والبعيدة عنها على حد سواء . إلا أن الظاهرة الواضحة في هذا الصدد هي أن هذه المجموعة من التجمعات لم تتضمن أيًا من مراكز أو عواصم المحافظات فيما عدا الاحمدي التي لم تشهد تغيرا في نسبة أبنائها من البالغين خلال فترة الدراسة . وبدلا من ذلك فان التجمعات المذكورة كانت عبارة عن ضواحي لمراكز المحافظات

ومنها معظم ضواحي مدينة الكويت مثل الدسمة ، والشامية ، وضاحية عبدالله السالم ، والقادسية ، والدعية ، والنزهة ، والفيحاء ، والخالدية والشويخ ، والروضة ، والرميثية ، واليرموك والعمرية ، وضواحي حولي مثل الشعب وميدان حولي ، والسرة ، بالإضافة الى مناطق نائية مثل الجهراء ، وابو حليفة والصباحية . ان هذا التوزيع الجغرافي لدليل التغير يشير الى أن المناطق السكنية التقليدية الكويتية قد تمتعت باستقرار سكاني مع استمرار في استقطاب المواطنين نحوها ، ويؤكد في الوقت نفسه أن استحداث مناطق سكنية جديدة في اجزاء بعيدة نسبيا من البلاد لم تشجع على اجتذاب أبنائها بعد ، ويمكن تفسير كل ذلك ، بأن استقرار الكويتيين في مستوطناتهم الحالية لا يزال حديثا ولم تمض عليه فترة طويلة من الزمن (١٠) .

وهكذا فانها لا تزال تتفق بمستواها العمراني والخدمي واحوال ساكنيها الاقتصادية والاجتماعية وأنها حتى الآن وخاصة ضواحي العاصمة الكويت تعتبر تجمعات سكنية كويتية بصورة عامة . وحتى في حالة تعرض بعض اجزاء هذه المناطق للتدهور فان سكانها يحاولون اعادة بنائها أو تجديدها بدلا من الانتقال منها . وربما وجد هؤلاء ان التجمعات الجديدة والبعيدة نسبيا لا تتمتع بمزايا حضرية كافية فتكاليف الأرض والبناء فيها مرتفعة وخاصة مع فترة تشهد الاحوال الاقتصادية فيها ركودا واضحا . هذا بالإضافة الى تكيف المستوطنين على مناطق السكنى الحالية مع ما يصاحبها من علاقات اجتماعية بين الساكنين وارتباط أسرهم بخدماتها كالمدارس والمجمعات الصحية وغيرها .

ومما يعزز ما ذكرنا ظاهران جديران بالانتباه وهما :

أولا : ان التجمعات البعيدة عن عواصم المحافظات التي حققت تركزا في سكانها الكويتيين البالغين وضمن هذه المجموعة كانت خلال فترة الدراسة الحالية قليلة جدا لم يتجاوز عددها الاثنان فقط وهما العمرية وابو حليفة .

ثانيا : ان عدد التجمعات ضمن مجموعة التغير الاولى هذه (اقل من ٢٠ بالمائة) التي شهدت تفرقا في سكانها الكويتيين كان كبيرا جدا تجاوز نصف مجموعها في دولة الكويت (٢٦ تجمعا) ، ويعني ذلك كله ان حركة خروج البالغين من الذكور الكويتيين كانت خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ من الانتساع بحيث شملت أكثر من نصف تجمعاتها وهو امر يستدعي البحث عن أسباب ترك أبناء البلاد لمواطنهم ، كما يبدو منطقيا ، نحو الضواحي القريبة من العاصمة بالدرجة الاولى ، طالما لم تحقق تجمعات أخرى تذكر تركزا في نسب سكانها النوعية كما سنرى بعد قليل .

وكما ذكرنا تضم التجمعات التي تركها أبناؤها البالغون من الذكور الكويتيين عاصمتين من عواصم المحافظات ، وهما مدينة الكويت ومدينة جولي ، فإذا أضفنا اليهما مدينة الاحمدي التي كان التغير فيها صفرا فإن معظم عواصم محافظات البلاد تعتبر مناطق طرد لابنائها . وإذا ما علمنا بأن معظم التجمعات الأخرى كانت تمثل مستوطنات تقليدية منتشرة في أنحاء البلاد ، فإن تفسير هذه الظاهرة يعد أمرا طبيعيا . ومما يدل على ما ذهبنا إليه أن التجمعات التي تركها أبناء البلاد يمكن وضعها في مجموعات عدة متميزة وهي :

أولا : تجمعات تقليدية قديمة شديدة الازدحام لغير الكويتيين مثل حولي والسالمية ومدينة الكويت العاصمة ، وجليب الشيوخ وخيطان .

ثانيا : ضواح أصبحت شديدة الازدحام بسكانها والتدهور في عمرانها لاندماجها بأحياء العاصمة القديمة مثل بنيد القار والشويخ السكني والمنصورية والعديلية ، أو لقربها من مركز محافظة حولي مثل الجابرية أو قريبة من الجهراء مثل الدوحة والصليبية ومن الاحمدي مثل الفحاحيل والمنقف والشعيبة وضواحيها .

ثالثا : تجمعات لسكان العشيش سابقا تم هجرها بعد الغائها مثل صيهد العوازم والشدادية .

رابعا : تجمعات سكانية بعيدة نسبيا عن مراكز النشاط الاقتصادي وتعاني من نقص في خدماتها المختلفة بالمقارنة مع غيرها ، وبأنها مصادر تقليدية لخروج ابنائها ، وتضم في الواقع العدد الأكبر من مستوطنات هذه المجموعة من التغير مثل جزيرة فيلكا ، والفنيطيس ، والفنطاس ، والعقيلة ، والمهبولة .

ولما كانت ظاهرة ترك الكويتيين لمواطنهم البعيدة والموزعة في أنحاء البلاد تعد من الأمور غير الاعتيادية وأنها لا تتفق والتوزيع الجغرافي المتوازن المطلوب لأبناء البلاد ، فلا بد من إعارتها الاهتمام اللازم ومحاولة دراسة أسبابها تمهيدا لمعالجتها .

أما التجمعات الخمسة الباقية من مجموع مستوطنات البلاد ، فإنها توزعت على ثلاث مجموعات للتغير ، كما ذكرنا ، اثنتان منها ضمن مجموعة التغير الثانية (٢٠ - ٣٩ بالمائة) وواحدة منها ضمن مجموعة التغير الرابعة (٦٠ - ٧٩) واثنتان في مجموعة التغير الكبرى (١٠٠ فأكثر) . ولقد حققت المستوطنات المذكورة جميعا تركزا في سكانها . وضمت كل من المسيلة والرقعة في المجموعة الثانية وقرية الصليبيخات في المجموعة الرابعة وكيفان ومنطقة الصليبيخات في المجموعة الأخيرة . أن تركيز السكان وانجذابهم نحو كل من قرية الصليبيخات ومنطقة الصليبيخات أمر اعتيادي باعتبار أحدهما مركزا لمحافظة الجهراء الجديدة بالإضافة الى أنها من التجمعات الحديثة نسبيا ، وهي قريبة في الوقت نفسه من

مراكز تقليدية هجرها أبناؤها مثل الدوحة ، والجبراء وبرها ومناطق العشي .
أما مستوطنة كيفان فإنها إحدى الضواحي القريبة من العاصمة التي حققت هي
الأخرى تركزا في سكانها ، كما رأينا وللأسباب ذاتها . ويبقى كل من المسيلة والرقّة
وهدية ويعود انجذاب السكان نحوها الى تنفيذ مشاريع للإسكان الحكومي في أكثر
من تجمع منها وإلى توزيع قسائم الأراضي في المسيلة وظهور ضاحية صباح السالم
فيها .

وبمقارنة دليل التغير لاختلاف النسب النوعية للسكان الكويتيين خلال فترتي الدراسة الحالية والسابقة فإن عددا من الملاحظات تبدو واضحة :

أولا : أن الجزء الأعظم من التجمعات في الفترة السابقة كان ضمن مجموعة
التغير الأولى أيضا حوالي (٨٥) بالمائة من مجموعها ، وهي نسبة تقل قليلا عما
شهدته الفترة التالية حوالي (٩٠) بالمائة .

ثانيا : أن نسبة التجمعات التي حققت تركزا في سكانها خلال الفترة السابقة
(٢٧) بالمائة من المجموع كانت أقل بوضوح عنها في الفترة الحالية حوالي (٤٠)
بالمائة . وهذا مما يدل على اتساع نطاق حركة انتقال الذكور البالغين من
الكويتيين فيما بين تجمعاتهم .

ثالثا : يلاحظ وجود اختلاف كبير في التجمعات التي حققت تركزا ضمن
مجموعة التغير المذكورة في الفترتين . فمثلا بعد أن حقق عدد من المستوطنات تغيرا
إيجابيا خلال الفترة السابقة فإنها أصبحت تعاني من تغير سلبي أو تفرق في نسبة
سكانها النوعية خلال الفترة اللاحقة . وشملت هذه الحالة أكثر من نصف عددها .
وجاءت في مقدمتها كل من عاصمتي محافظتي العاصمة وحولي بالإضافة إلى كل
من الشدادية ، وفيلكا والفنيطيس . ويدل هذا على حدوث حركة بين البالغين من
الذكور نحو التجمعات المذكورة في الفترة السابقة ، وتوقفها بل وحدثت حركة
معاكسة منها خلال الفترة التالية . ويعكس ذلك أيضا ابتعاد أبناء البلاد عن
مراكز المحافظات التقليدية المزدحمة بسكانها من غير الكويتيين لأسباب ورد ذكرها
من قبل فيما يتعلق بالتجمعين الأولين ، وإلى استمرار وحداثة عملية الانتقال نحو
الضواحي البعيدة ومناطق العشي خلال تلك السنين .

رابعا : أما فيما يتعلق بالتجمعات التي عانت من تفرق شبابها الكويتيين خلال
الفترة السابقة فقد كانت تؤلف نسبة تعادل نسبة قريناتها في المرحلة التالية ،
أكثر من (٥٠) بالمائة مع ارتفاع قليل خلال الفترة السابقة . ولكن الذي يدعو إلى
الانتباه أن موقع التجمعات بين المركز والتشتت خلال الفترتين كان معكوسا
تقريبا . فالتجمعات التي شهدت تشتتا في الفترة السابقة انتقلت إلى مرحلة تركز
شبابها في الفترة اللاحقة ومنها بصورة خاصة التجمعات القريبة من العاصمة

الكويت ، بالإضافة الى كل من مركز محافظة العاصمة ومركز محافظة حولي كما مر بنا قبل قليل . وفيما عدا ذلك ظلت التجمعات النائية وبخاصة في محافظة الأحدي طاردة لأبنائها خلال الفترتين ، ويعكس ذلك شعور أبناء البلاد بمرور الزمن بأن بقاءهم في مواطنهم القريبة من العواصم وخاصة الكويت أفضل من الابتعاد عنها .

خامسا : ان التجمعات السكانية في الفترة السابقة قد تركزت في مجموعات التغير الأولى والثانية فقط ، وان (٨٥) بالمائة منها كان ضمن مجموعة التغير الأولى لوحدها ، وان النسبة الباقية منها جاءت ضمن مجموعة التغير الثانية . اما المرحلة التالية فقد شهدت توزيعا يختلف قليلا بوجود بعض التجمعات ضمن مجموعات التغير الرابعة والسادسة .

سادسا : ان التجمعات التي ضمتها مجموعة التغير الثانية في المرحلة السابقة عانت كلها من تشتت ذكورها الشباب على عكس المرحلة التالية . ويعني هذا أن أكثر من (٧٠ بالمائة) منها عانى من التفرق بينما لم تزد النسبة في الفترة التالية ١٩٧٥ — ١٩٨٠ عن (٥٠) بالمائة الا قليلا . وتؤكد الظاهرة المذكورة وكما قلنا قلة اتساع نطاق حركة خروج السكان الكويتيين من مواطنهم بمرور الزمن . وتضمنت التجمعات التي عانت من تفرق ضمن المجموعة الثانية (٢٠ — ٣٩ بالمائة) خلال الفترة السابقة مستوطنات كلها بعيدة وخاصة في الجزء الغربي الأوسط من البلاد . وقد حدث أن حافظت جميعا فيما عدا الصليبيخات على صفة التفرق خلال الفترة التالية مع ضعف حركة الانتقال منها وذلك بانتقالها الى مجموعة التغير التي قبلها (أقل من ٢٠ بالمائة) فقط .

غير الكويتيين :

إذا ما انتقلنا الى مناقشة ظاهرة تغير نسبة السكان النوعية بين السكان غير الكويتيين وجدنا الجزء الأعظم من التجمعات السكانية جاء ضمن مجموعة التغير الأولى أيضا (٢٤) تجمعا أو حوالي (٤٧) بالمائة من جملتها . وعلى هذا فإنه يعادل حوالي نصف مجموع نظيرتها للكويتيين أكثر من (٩٠) بالمائة ، الا أنه أقرب الى نسبة عدد التجمعات لجملة السكان مع نقص واضح عنها (٥٥) بالمائة .

والظاهرة الواضحة الأخرى هي أن القسم الأعظم من التجمعات حقق تركزا مرة أخرى أيضا في نسبة سكانه النوعية من غير الكويتيين مما يعني انتقال الشباب نحو هذه التجمعات حوالي (٧٠) بالمائة من مجموعها . وجاءت النسبة العظمى من مجموعها (٣٥ بالمائة) ضمن مجموعة التغير الأولى (أقل من ٢٠ بالمائة) ، وهي حالة لا تختلف عما رآناه بين جملة السكان والكويتيين معا بصورة عامة . وقد ضمت على عكس الحالة بين الكويتيين ، وكما هو متوقع ، عواصم ثلاث

محافظات للبلاد وهي كل من مدينة الكويت ، وحولي والصليبيخات ، فاذا أضفنا اليها كلا من تجمع الأحدي وتجمع الجهراء اللذين جاء ضمن مجموعة التركيز الكبرى (١٠٠ فأكثر) فاننا نبتين ان جميع المراكز الكبرى في البلاد قد تعرضت لانتقال الشباب من غير الكويتيين نحوها . وبالرغم من أن المجموعة الأولى المذكورة ضمت التجمعات التقليدية المزدحمة بسكانها من الوافدين وكما رأينا مع جملة السكان ، مثل السالمية وميدان حولي الا أنها شملت في الوقت نفسه تجمعات سكانية قريبة من مراكز المحافظات اشتهرت باعتبارها تجمعات لأبناء البلاد الأصليين مثل الدسة ، والدعية ، والقادسية ، والنزهة ، والروضة ، والعديلية ، والشعب ، والرميثية ، هذا بالإضافة الى التجمعات البعيدة جدا والواقعة في جنوب البلاد وبخاصة في محافظة الأحدي مثل الفنيطيس ، وأبو حليفة ، وال صباحية ، والفروانية ، ومنطقة الصليبيخات . وكما هو متوقع أيضا جاءت جزيرة فيلكا ضمن هذه المجموعة بينما ظلت وبصورة مستمرة تقريبا تعتبر تجمعاً طاردا لسكانه من الكويتيين .

والاختلاف البارز الآخر بين دليل تغير نسبة النوع للوافدين والكويتيين هو ما نراه في عدد التجمعات الأخرى التي حققت تركزا في أبنائها من الوافدين . فيلاحظ بأن عدد هذه التجمعات بلغ (١٧) تجمعاً موزعة على مجموعات التغير الخمس الأخرى مقابل خمس تجمعات فقط للكويتيين تركزت في ثلاث مجموعات فقط كما رأينا . ففي مجموعة التغير الثانية (٢٠ — ٣٩) نجد ان معظم التجمعات بعيدة عن العاصمة مثل سلوى ، والعقيلة والفحاحيل ، بالإضافة الى ضاحيتين قريبتين وهما الفيحاء وكيفان ، بينما ضمت المجموعة الثالثة (٤٠ — ٥٩ بالمائة) كلا من قرية الصليبيخات وضاحية الخالدية . أما المجموعات الرابعة والخامسة والسادسة فتضم تجمعات سكانية كلها بعيدة عدا كلا من الشويخ السكني وبنيد القار القريبة من العاصمة ، وتتمثل في كل من المنقف والفرنطاس والدوحة ، والجهراء ، والمسيلة ، وأبرق خيطان والأحمدي ، وكانت حركة الشباب من غير الكويتيين نحو التجمعات الخمسة الأخيرة على أشدها بين تجمعات البلاد كلها حيث بلغت نسبة التركيز فيها (١٠٠ فأكثر) .

وعلى العكس مما رأينا حتى الآن فان الظاهرة الواضحة خلال فترة الدراسة هي أن عدد التجمعات التي عانت من تفرق نسبتها النوعية كان محدودا . فقد بلغ مجموعها وضمن مجموعات التغير الست كلها (١٦ تجمعاً) أو أقل من ثلث مجموعها ، بالمقارنة مع نظيرتها تجمعات الكويتيين التي بلغت (٢٦ تجمعاً) أو أكثر من نصف مجموعها مما يشير الى ضعف وقلة اتساع حركة انتقال البالغين من غير الكويتيين . وهو أمر يدعو للانتباه فمن المفروض أن تكون حركة الوافدين أكثر اتساعاً بين تجمعات البلاد السكانية منها بين أقرانهم من الكويتيين . ومع ذلك

فان هذا الأمر يمكن تفسيره باستقرار هؤلاء وعدم وجود ما يدفعهم الى ترك مستوطناتهم وخاصة تناقص فرص العمل في أنحاء البلاد المختلفة وظاهرة ارتفاع اجارات المساكن وتكاليف المعيشة في كل مكان تقريبا وحتى في المستوطنات النائية والجديدة منها .

وجاء أكبر عدد من التجمعات التي شهدت تفرقا في شبابها من غير الكويتيين ضمن مجموعة التغير الأولى (أقل من ٢٠ بالمائة) وهو سبعة تجمعات أو ما يعادل حوالي (١٤) بالمائة من مجموعها في البلاد . ويزيد هذا الرقم قليلا على نصف نظيره بين تجمعات أبناء البلاد الذين وصل عدد تجمعاتهم (٢٦) تجمعا . وهو أمر يشير مرة أخرى الى ضعف حركة انتقال الوافدين من مناطق تجمعهم بالمقارنة مع أبناء البلاد . الا انه يماثل من الناحية الأخرى ما رايناه بين مجموع سكان الكويت حيث بلغ عدد التجمعات سبعة فقط أيضا . وتعكس التجمعات التي عانت من تفرق في سكانها ضمن هذه المجموعة ظاهرة خروج أبناء الوافدين من التجمعات التي تؤلف مناطق استيطان تقليدية للكويتيين . فنلاحظ بأنها جميعا عدا واحدة فقط كانت عبارة عن ضواح قريبة من العاصمة أو من حولي مثل ضاحية عبد الله السالم ، والشامية ، والجابرية ، والسرة ، بالإضافة الى ثلاثة تجمعات بعيدة نسبيا وهي كل من : الرابية وجليب الشيوخ باعتبارها مناطق لسكان العشيش سابقا ، بالإضافة الى الشعبية .

ومما يؤيد الظاهرة ذاتها أن التجمعات التي تفرق أبناؤها من غير الكويتيين الشباب كانت تتمتع بنفس الخصائص ، وهي اما ضواح قريبة أو بعيدة أو انها مناطق للعشيش . ففي المجموعة الثانية من التغير (٢٠ - ٣٩) نجد كلا من المنصورية والشدادية ، وفي المجموعة الرابعة والتي ضمت أكبر عدد من التجمعات بعد المجموعة الأولى للتفرق نجد كلا من قرطبة ، واليرموك ، والعمرية ، وصيهود العوازم ، والمهولة . وأخيرا ضمت المجموعة الخامسة كلا من الصليبية ، الرقة ، وهدية . ويشابه التوزيع الجغرافي لتجمعات التفرق بين غير الكويتيين المذكور نظيره بين السكان الكويتيين الى حد كبير .

وكما جرت العادة في دراستنا الحالية ، فان مقارنة دليل التغير لنسبة السكان غير الكويتيين النوعية خلال فترة الدراسة السابقة وفترة الدراسة الحاضرة يكشف لنا عن بعض الملاحظات الهامة حول هذه الظاهرة . فيلاحظ بأن من أبرز مظاهر الفترة السابقة هي أن الجزء الأعظم من التجمعات السكانية قد عانى من تفرق أبنائهم . لا بل ان عدد التجمعات التي حققت تركزا في سكانها الشباب لم تكن تتجاوز الثلاثة فقط أو ما يعادل أقل من (١٠) بالمائة من مجموعها حينذاك ، بينما عانت الغالبية العظمى منها من تفرقهم . وتبدو هذه الظاهرة على النقيض تماما لما حصل في فترة الدراسة الأخيرة . فيلاحظ بأن نسبة التجمعات التي

تعرضت لتفرق ذكورها من البالغين لم تتجاوز (٣٠) بالمائة الا قليلا أو ما يعادل أقل من ثلث ما كانت عليه نسبتها في السنوات السابقة . ومن ثم فإنها تشير الى شدة واتساع حركة انتقال السكان في الفترة الماضية مقارنة بالفترة الحالية . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل ان النسبة العظمى من مجموع المستوطنات حوالي (٧٠) بالمائة (قد عانى من اعظم تفرق في نسبة سكانه غير الكويتيين (١٠٠ فأكثر) خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٥ . بينما نجد في مقابل ذلك ان نسبة أكبر عدد للتجمعات التي عانت من تفرق أبنائها خلال مرحلة الدراسة الحالية (١٤) بالمائة فقط من مجموعها ، وفي مجموعة التغير الأولى وحدها — بينما لم تتعرض أي من التجمعات السكانية لتفرق أبنائها ضمن مجموعة التغير العظمى (١٠٠ فأكثر) أبدا . وتبدو لنا مما مر ذكره مرة أخرى قوة حركة انتقال أبناء الوافدين الشباب في السنوات السابقة في جميع أنحاء البلاد ، وضعفها واستقرارها خلال السنوات الأخيرة . ومما يؤيد قولنا أن ثلاث مستوطنات فقط (٩) بالمائة من مجموعها حققت تركيزا في سكانها للفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٥ وكلها مناطق نائية نسبيا مثل الشعبية ، والفنيطيس ، والبادية ، بينما نرى بأن القسم الأعظم من تجمعات البلاد حقق تركيزا في نسبة سكانه النوعية خلال الفترة الحالية حوالي (٧٠) بالمائة من مجموعها) .

كثافة السكان

بلغ متوسط كثافة السكان لدولة الكويت في عام ١٩٨٠ حوالي (٨٠) نسمة في الكيلو متر المربع الواحد بزيادة تصل الى أكثر من عشرين شخصا عن متوسط الكثافة في عام ١٩٧٥ ، الا أن الرقم المذكور يتفاوت في اجزاء البلاد المختلفة من مستوطن بشري الى آخر ، وذلك اعتمادا على قدرة التجمعات المختلفة على اعادة السكان وما توفره من أسباب لانتقالهم نحوها أو ابتعادهم عنها ، فنجد أقل الكثافات في بوادي الكويت حيث لا تتجاوز شخصين فقط ، يقابلها في الطرف الآخر أرقاما مرتفعة جدا في بعض المستوطنات كما في حوالي (حوالي ٢٤ ألف نسمة / كم ٢) وميدان حولي والسالمية (١٤ ألف نسمة / كم ٢) ، الفروانية (١٣ ألف) ، بنيد القار (١١ ألف) ، الرقعة (٩ آلاف) وكل من مدينة الكويت العاصمة والقادسية والرابية (٨ آلاف) ، الفيحاء (٧ آلاف) ، وكل من الرميثة ، الدسمه والصباحية (٦ آلاف) ، وكل من كيفان ، قرية الصليبيخات ، الروضة والعمرية (٥ آلاف) . أما متوسط كثافة السكان للمستوطنات الأخرى الباقية في البلاد فإنه يقع بين هذين الطرفين الأدنى والأعلى للكثافة . وتعكس أرقام الكثافة مدى تفاوت ازدحام السكان بين اجزاء البلاد الصحراوية حيث لا تسمح الظروف باستيطان بشري كبير وبين التجمعات السكانية الكبيرة وبخاصة الواقعة منها على الواجهة البحرية التي تضم كلا من الكويت العاصمة والشريط الساحلي ،

للبلاد أما في الأجزاء الداخلية فنجد التجمعات التي تستقطب الوافدين نحوها بالدرجة الأولى .

ونظرا للتباين الشديد في عناصر البيئة الطبيعية للكويت فقد انقسمت البلاد إلى مناطق ملائمة للاستيطان البشري كالواحات والمناطق التي تتوافر فيها المياه وتتوافر فيها فرص العمل الاقتصادية ، وإلى أجزاء أخرى لا تشجع على انجذاب الإنسان نحوها كالבוادي والأجزاء الداخلية . وبذلك فإن توزيع السكان فيها لا يتسم بالانتشار والانتظام كما في الأقطار التي تتميز بتجانس أحوالها الطبيعية وبانتظام توزيع عوامل وجود الإنسان واستيطانه . وبدلاً من ذلك تجمع السكان في مستوطنات متعددة ، تأتي في مقدمتها المناطق التي مر ذكرها وتضم كلا من الكويت العاصمة والشريط الساحلي للبلاد بالدرجة الأولى . فقد توافرت هنا عوامل عديدة ساعدت على الاستيطان البشري منذ أمد بعيد ، منها : فرص مزاولة صيد الأسماك والغوص بالإضافة إلى النشاط التجاري وسهولة اتصالها بالعالم الخارجي ، وتضم المنطقة الثانية مركز حولي والتجمعات القريبة منها كالسايبة وميدان حولي كمناطق لاستقطاب السكان من خارج الحدود في المقام الأول ، وهناك منطقتان أخريان لتجمع السكان : أحدهما في الشمال وتضم واحة الجهراء والضواحي المحيطة بها ، والأخرى في الجنوب وتضم مراكز إنتاج النفط وتصديره والمراكز الصناعية وما يجاورها كالأحمدي ومنطقة الشعبية الصناعية ، بالإضافة إلى الفحاحيل والمرافئ الساحلية الأخرى .

ويمكننا أن نبين مدى تباين التوزيع السكاني في الكويت بطريقة أكثر وضوحاً ودقة وذلك باستخدامنا لدليل التغير في كثافة السكان ولكل من جملة سكان البلاد وللكويتيين منهم وغير الكويتيين خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ الأشكال (٨ ، ٩ ، ١٠) والجدول (٤) .

جملة السكان :

يبين (الشكل ٨) دليل التفرق في كثافة السكان لجملة السكان . ونلاحظ في هذا المجال أن هناك ثلاثة أقطاب رئيسية لتركز الكثافة يضم كل منها أعداداً متقاربة من التجمعات السكانية بنسبة تزيد على (٢٥) بالمائة من جملتها ، أو أنها تؤلف مع بعضها أكثر من ثلاثة أرباع جملة المستوطنات البشرية في الكويت .

يقع القطب الأول من التجمعات ضمن مجموعة التغير الأولى (أقل من ٢٠) ويضم مراكز تتفق وأحدى مناطق تركيز السكان في البلاد وهي العاصمة والضواحي القريبة منها ولا تبعد كثيراً عن الواجهة البحرية مثل الدسمه ، والشامية ، والقادسية ، والمنصورية ، وضاحية عبد الله السالم ، والفجاء ، والعديلية ، والخالدية ، وكيفان ، والشويخ ، والشعب ، بالإضافة إلى حولي مركز محافظة

حولي . وبذلك فانه لم يتضمن أية تجمعات في أجزاء البلاد الأخرى البعيدة نسبيا . ويعني هذا ، مرة أخرى أن معظم التجمعات الكويتية العريقة نسبيا لم تشهد تزايدا قويا في سكانها سواء عن طريق الانتقال الداخلي أو الخارجي خلال فترة الدراسة .

ويقع القطب الثاني من التجمعات ضمن مجموعة التركيز الثانية (٢٠ - ٣٩ بالمائة) . وتعكس المستوطنات التي يضمها نمط يتميز بالانتشار بدلا من التركيز في جزء من البلاد كما رأينا في المجموعة السابقة . فنجد فيه ضواحي قريبة من مراكز المحافظات الوسطى ومن الواجهة البحرية ، مثل الروضة ، والنزهة ، والدعية ، وميدان حولي ، والسالمية ، والرميثية وجزيرة فيلكا . أما أجزاء البلاد النائية فتمثلت في كل من الفنتاس ، والمنقف ، والفحيحيل ، والاحمدى ، والشعبية على الساحل والفروانية في الداخل ، ويشير هذا التوزيع الى أن الأجزاء البعيدة حققت نسبيا أعلى من التركيز بالمقارنة مع مستوطنات المجموعة السابقة ، وجاءت بالدرجة الأولى من استقطاب السكان نحوها داخليا وخارجيا .

أما القطب الثالث والأعظم والمتمثل في المجموعة السادسة للتغير في كثافة النفوس (١٠٠ فأكثر) فقد تميز عن القطبين الآخرين بخصائص معينة منها :

أولا : أنه ضم أكبر عدد من المستوطنات السكانية البعيدة أو البعيدة جدا عن مراكز الاستيطان التقليدية الكبيرة في البلاد كمراكز المحافظات وما جاورها . ولعل التجمع الوحيد القريب في هذه المجموعة هو السرة والجابرية .

ثانيا : أن معظمها يقع في الأجزاء الداخلية من البلاد وبعيدا عن الشريط الساحلي فيما عدا كل من سلوى والمسيلة .

ثالثا : أن التجمعات كانت موزعة بصورة منتظمة تقريبا بحيث تمثل مناطق البلاد التي تتوافر فيها الظروف الملائمة للوجود البشري . ففي الشمال نجد الجهراء ، وفي غرب البلاد ووسطها نجد كلا من الصليبية ، وقرطبة ، واليرموك وجليب الشيوخ . أما على الشريط الساحلي فانها تتمثل في كل من سلوى ، والمسيلة ، والفنيطيس ، والمهولة ، والرقعة والصباحية . ووفقا لذلك فان هذه المجموعة من المستوطنات تمثل أكثر أجزاء البلاد التي حققت زيادة في سكانها خلال فترة الدراسة ، وتتفق مع الاتجاه العام لحركة السكان في أنحاء البلاد ابتداء من المناطق القريبة من عواصم المحافظات المتمثلة في مجموعة التركيز الأولى ومرورا في التجمعات الأكثر بعدا عن الأولى والممثلة في مجموعة التركيز الثانية وانتهاء في أجزاء البلاد النائية التي تالت أعظم تركيز في كثافتها وهي مجموعة التركيز السادسة .

أما التجمعات البشرية الباقية والتي حققت تركزا في كثافة سكانها فيما عدا الأقطاب الثلاثة السابقة ، فانها توزعت بين مجموعات التغير الأخرى . وجاء

أكبر عدد منها ضمن مجموعة التغير الثالثة (٤٠ - ٥٩) ووصلت نسبته الى حوالي (١٢) بالمائة من جملتها . وتضمنت تجمعات موزعة في انحاء البلاد أيضا استمرارا لصورة التوزيع التي رايناها في مجموعة التركيز الثانية (٢٠ - ٣٩) وحتى المجموعة السادسة آنفة الذكر . فالى جانب بنيد القار القريبة من العاصمة هناك الصليبيخات عاصمة محافظة الجهراء والدوحة في الشمال والعمرية في الجنوب الغربي . اما في الجنوب فنجد كلا من العقيلة وأبو حليفة . وتوزعت التجمعات الباقية وهي خيطان ، ومنطقة الصليبيخات والرابية ، في مجموعة التركيز الرابعة والخامسة وضمت كلها أجزاء بعيدة عن المراكز السكانية الكبيرة طالما انها تقترب في تركيز كثافتها من المجموعة العليا للتغير (١٠٠ فأكثر) .

ولو قارنا حالة توزيع تغير كثافة السكان لجملة السكان خلال فترة الدراسة الحالية بحالتها في الفترة السابقة لبرزت لنا الملاحظات التالية :

أولا : توزعت المستوطنات السكانية خلال الفترة السابقة بين قطبين اثنين للتركيز الكثافي وهما المجموعة الأولى (أقل من ٢٠) والمجموعة السادسة (١٠٠ فأكثر) فقط بدلا من ثلاثة أقطاب في المرحلة الحالية .

ثانيا : جاء أكبر عدد من التجمعات خلال الفترة السابقة ضمت مجموعة التركيز السادسة (١٠٠ فأكثر) ، حيث بلغت نسبته حوالي (٢٨) بالمائة من مجموعها حينذاك ، بينما لم تؤلف نسبة التجمعات في مجموعة التركيز الأولى سوى (٢٢) بالمائة تقريبا من المجموع خلال الفترة ذاتها .

ثالثا : ضمت مجموعة التركيز الأولى في الفترة السابقة تجمعات قريبة من العاصمة أيضا ، وهي صورة التوزيع ذاتها التي اوضحتها الدراسة الحالية مع فارق في نسبتها من جملة التجمعات فقط . وتضمنت مجموعة التركيز العظمى السادسة (١٠٠ فأكثر) في الفترة السابقة تجمعات جاءت في الفترة الأخيرة ضمن مجموعات التركيز الثانية (٢٠ - ٣٩) والأخيرة (١٠٠ فأكثر) معا ، ومن ثم فإن تركيز السكان في المرحلة السابقة يعكس انتشار السكان وتوزيعهم على جميع أنحاء البلاد وبخاصة المتوسطة البعد والنائية عن العاصمة بدرجة أعظم وأشد منها في المرحلة الحالية . وقد حدث ذلك بسبب ظهور عوامل ساعدت على انجذاب السكان بعيدا عن مراكز الاستيطان الرئيسية حينذاك ، كظهور مستوطنات جديدة وفرص اقتصادية جديدة ، أو مشاريع للإسكان في مناطق بعيدة نسبيا . أما الانتقال السكاني في الآونة الأخيرة فقد أصبح أكثر اعتدالا وانتظاما من المراكز نحو خارجها بسبب استقرار الأوضاع المختلفة في البلاد كما مر بنا من قبل .

ولما كان القسم الأعظم من تجمعات دولة الكويت (حوالي ٩٥ بالمائة) من جملتها ، قد حقق تركزا في كثافته سكانه خلال فترة الدراسة الحالية ، فإننا نتوقع

ان يكون عدد المستوطنات الباقية والتي عانت من التفرق في كثافة سكانها قليلا
فحسب . وكان اكثرها تأثرا ما وقع منها ضمن المجموعة الرابعة من دليل التغير
(٦٠ — ٧٩) ، وضمت كلا من صيهد العوازم والشدادية ، وهو أمر ليس مستغربا
بل متوقع طالما كانت هذه المستوطنات ، كما رأينا ، تمثل مناطق لتجمع سكان
العشيش في البلاد ، ومن ثم فان الغاءها خلال فترة الدراسة أدى الى انخفاض
كبير في كثافة سكانها . أما التجمعات الأخرى فتمثلت في كل من مدينة الكويت
العاصمة وجاءت ضمن مجموعة التفرق الثانية (٢٠ — ٣٩) وهو أمر متوقع أيضا
طالما أن العاصمة تشهد — ولسنوات طويلة — تناقصا مستمرا للسكان من أحيائها
كما أكدته دراستنا للفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٥ حيث كانت ضمن مجموعة التغير الأولى
(أقل من ٢٠ بالمائة) حينذاك ، مما يشير الى ازدياد تناقص وخروج أبنائها منها .

الكويتيون :

تكاد صورة توزيع التغير في كثافة السكان بين الكويتيين تختلف تماما عن
نظيرتها بين جملة سكان البلاد من وجوه عديدة . فيلاحظ وجود مجموعة رئيسية
واحدة لتركز كثافة السكان بدلا من ثلاثة كما رأينا قبل قليل ، وهي المجموعة الأولى
(أقل من ٢٠) وتضم حوالي (٤٠) بالمائة من جملة التجمعات البشرية في الكويت .
وتأتي بعدها مجموعة أخرى هي السادسة (١٠٠ فأكثر) وتضمنت عددا من
التجمعات يقل كثيرا عن الأولى ، حيث لم يتجاوز عددها ثلث عدد المجموعة الأولى
تقريبا . وجاءت بعدها مجموعة التغير الثانية (٢٠ — ٣٩) ثم الخامسة (٨٠ —
٩٩) .

لقد تضمنت المجموعة الرئيسية المذكورة للتغير تجمعات سكانية موزعة في
جميع أنحاء البلاد ، بعضها يعتبر من ضواحي العاصمة وهو قريب من الواجهة
البحرية كالمناصورية ، والشامية ، والدعية ، وكيفان ، والشويخ ، والروضة ،
والعديلية والخالدية ، بينما يأتي بعضها الآخر في موقع متوسط في شمال البلاد
كالدوحة وقرية الصليبيخات أو في وسطها كالشعب والرميثية ، ويأتي بعضها بعيدا
جدا في الغرب والجنوب مثل الفروانية ، وجليب الشيوخ ، والرابية ، والفنيطيس،
والعقيلة ، وأبو حليفة ، والفحاحيل بالإضافة الى جزيرة فيلكا (شكل ٩) .

ان هذا التوزيع الواسع النطاق لمستوطنات التركز المنخفض نسبيا وعددها
الكبير يشير ان أن عددا كبيرا من الكويتيين لم يمارسوا حركة واسعة خارج
مناطق استيطانهم التقليدية والى ضعف انتقالهم منها خلال فترة الدراسة ، وهو ما
أكدته مناقشتنا للظاهرتين الآخرين السابقتين ، تغير السكان ونسبة النوع .

أما مجموعات التغير الأخرى التي حققت تركزا في كثافتها وهي كل من
المجموعة الثانية (٢٠ — ٣٩) والخامسة (٨٠ — ٩٩) فقد تضمنت الأولى منها

تجمعات كلها بعيدة أيضا عن مركز البلاد فيها عدا ضاحية النزهة ، مثل سلوى ،
والعمرية والصباحية والاحمدي والشعبية . ويعزز هذا التوزيع الاتجاه العام
الذي أشرنا إليه ، وهو الانتشار الهاديء الواسع النطاق للكويتيين في أنحاء البلاد
المختلفة ، ومما يؤيد ما ورد أعلاه مرة أخرى أن المستوطنات التي حققت أقصى
تركز في كثافة سكانها (١٠٠ فأكثر) والتي جاءت بالمرتبة الثانية من حيث عددها
كانت كلها بعيدة وبعيدة جدا عن العاصمة وعن ساحل البحر عموما ، مثل
الصليبيخات مركز محافظة الجهراء ، والصليبية ، وقرطبة ، واليرموك ، والمهبولة ،
والرقعة .

وإذا ما حاولنا مقارنة صورة تغير كثافة السكان لفترة الدراسة الحالية
١٩٧٥ — ١٩٨٠ بفترة الدراسة الماضية ، وجدنا هذه المرة فروقا واختلافات بارزة
جدا بينهما وأهمها :

أولا : في الوقت الذي تركزت فيه (٤٠) بالمائة من تجمعات الكويتيين ضمن
مجموعة التغير الأولى (أقل من ٢٠) للفترة الحالية ، تركز مقابلها حوالي (٣٠)
بالمائة من التجمعات التي حققت تركزا في كثافتها ضمن مجموعة التغير الأخيرة
(١٠٠ فأكثر) خلال الفترة الماضية ١٩٦٥ — ١٩٧٥ .

ثانيا : تضمنت مجموعة التغير الكبرى (١٠٠ فأكثر) في الدراسة السابقة
تجمعات كلها بعيدة جدا عن العاصمة ممثلة في الدوحة ، الجهراء ، الصليبيخات
في الشمال والجابرية ، وأبرق خيطان ، والشدادية في الوسط الغربي والشعبية ،
وأبو حليفة ، والفنتاس في الجنوب .

ثالثا : بلغ عدد التجمعات التي وقعت ضمن مجموعة التغير الأولى (أقل من
٢٠) في الفترة ذاتها خمسة ، وكلها عدا الفروانية أما ضواحي قريبة جدا من
العاصمة كالقادسية والدعية وأما ضواحي قريبة جدا من حولي مركز محافظة حولي
كالشعب والسالمية .

رابعا : يؤكد كل ذلك قوة خروج الكويتيين من مواطنهم خلال السنوات
الماضية ١٩٦٥ — ١٩٧٥ نحو المستوطنات البعيدة بالمقارنة مع خروجهم المعتدل
والضعيف خلال فترة الدراسة الحالية .

ويبدو التباين والاختلاف بين توزيع التغير في كثافة السكان لجملة سكان
الكويت من جهة وللكويتيين من جهة أخرى بصورة أكثر وضوحا في حالة التفرق
فيها . فيلاحظ أن عددا كبيرا من التجمعات السكانية حوالي (٣٠) بالمائة من
جملتها (عانى من تناقص في كثافة سكان الكويتيين بالمقارنة مع عددها الذي لا يكاد
يذكر لجملة السكان كما رأينا . وبلغت نسبة التجمعات التي جاءت ضمن مجموعة
التفرق الأولى (أقل من ٢٠) أكثر من نصف مجموع المستوطنات التي تعرضت

لتفرق في كثافتها في البلاد . وجاء الجزء الأكبر من التجمعات ضمن هذه المجموعة ، في صورة ضواح قريبة من الكويت العاصمة كالدسمة ، وضاحية عبد الله السالم ، والقادسية ، والفيحاء ، والشويخ السكني ، وهي تمثل في الوقت نفسه مناطق سكنية تقليدية للكويتيين . هذا بالإضافة الى أربعة تجمعات أخرى لا يشكل الكويتيون فيها سوى أقلية ضئيلة تأتي في مقدمتها مدينة حولي مركز المحافظة وضاحيتها الرئيسية السالمية ثم خيطان والفنتاس .

واحتلت مجموعة التغير الثانية (٢٠ — ٣٩) المرتبة الثانية في عدد المناطق التي تعرضت لتفرق في كثافتها ، وجاءت كلها فيما عدا ضاحية بنيد القار عبارة عن تجمعات بعيدة عن قلب البلاد وتعتبر امتدادا أو استمرارا لتجمعات التفرق في المجموعة السابقة وهي كل من ميدان حولي ، والمسيلة والمنقف . وجاءت المجموعة الرابعة للتغير (٦٠ — ٧٩) في المرتبة الثالثة من حيث عدد المستوطنات الكويتية ، وفي مقدمتها مدينة الكويت العاصمة وكل من مستوطني العشيئ : صيهد العوازم والشدادية .

أما مجموعتا التغير الخامسة (٨٠ — ٩٩) والسادسة (١٠٠ فأكثر) فلم يكن لهما نصيب من تجمعات البلاد . وتوضح صورة تفرق الكثافة المذكورة استمرارا لتناقص أعداد الكويتيين من نوعين للمستوطنات وهما العاصمة والضواحي القريبة منها والتي تقطنها الجماعات غير الكويتية بالإضافة الى مناطق سكان العشيئ . وبدلا من ذلك فانهم مارسوا اما البقاء في مواطنهم التقليدية المحيطة بالعاصمة واما في المستوطنات الجديدة والبعيدة في آن معا .

وتبين صورة توزيع تناقص كثافة النفوس للكويتيين لفترتي الدراسة السابقة والحاضرة ملاحظات عديدة من أهمها :

أولا : ان عدد المستوطنات التي تعرضت لتناقص كثافة سكانها تؤلف نسبة متقاربة في كلتا الفترتين ، وهي حوالي (٣٠) بالمائة من مجموعها في البلاد .

ثانيا : ان العدد الأكبر من تجمعات التفرق جاء ضمن مجموعة التغير الأولى (أقل من ٢٠) في فترة الدراسة الأخيرة ، بينما جاء العدد الأكبر منها في فترة الدراسة السابقة ضمن مجموعة التغير الثانية (٢٠ — ٣٩) ، مما يشير مرة أخرى الى انخفاض مستوى تناقص السكان في الآونة الأخيرة .

ثالثا : تضمنت المجموعات الأولى للتغير مستوطنات متشابهة تقريبا خلال الفترتين وتضم بالدرجة الأولى ضواح قريبة من العاصمة .

رابعا : لم تتغير مكانة مدينة الكويت العاصمة من حيث تفرق كثافة سكان الكويتيين فيها خلال فترتي الدراسة ، اذ جاءت ضمن المجموعة الرابعة (٦٠ —

(٧٩) في كليهما ، مما يدل على أن قوة تناقص عدد الكويتيين من عاصمتهم قد حافظت على مستواها وقوتها خلال الخمسة عشر عاما الماضية .

غير الكويتيين :

يبدو التغير في كثافة السكان بين غير الكويتيين مختلفا تماما عما رأيناه بين الكويتيين بصورة خاصة وجملة السكان بصورة عامة . فنجد أن هناك مجموعة كبيرة رئيسية واحدة من التجمعات السكانية حققت اعظم نسبة للتركز (١٠٠ فأكثر) خلال فترة الدراسة . ولقد ضمت هذه المجموعة من المستوطنات ما نسبته أكثر من (٤٠ بالمائة) من جملتها تقريبا . وتبدو هذه الصورة عكس ما شاهدناه قبل قليل تماما بين الكويتيين حيث تجمع أكبر عدد من المستوطنات حوالي (٤٠) بالمائة أيضا) في الطرف الأدنى من مجموعات التغير (أقل من ٢٠) . وهي تختلف عن قرينتها لجملة السكان أيضا ، حيث توزع الجزء الأعظم من التجمعات بين ثلاثة أقطاب للتغير .

لقد ضمت مجموعة التركيز العالي المذكورة مستوطنات يمكن أن يقال عنها عموما بأنها جميعا عدا واحدة هي القادسية أما بعيدة وأما بعيدة جدا عن العاصمة ، ففي شمال البلاد نجد قرية الصليبيخات عاصمة محافظة الجھراء ، والصليبيخات ، والدوحة والجھراء ، وفي الوسط الغربي نجد الصليبية ، والرميثية ، والسرة ، وقرطبة ، وخططان ، والعمرية ، والرابية ، وجليب الشيوخ ، وعلى الشريط الساحلي الجنوبي نجد سلوى ، والمسيلة ، والفنيطيس ، والعقيلة ، والفنطاس ، والمهولة ، والرقه ، وأبو حليفة والصباحية . ويعكس هذا التوزيع أمورا عديدة ، منها استمرار الظاهرة التقليدية وهي انجذاب غير الكويتيين أكثر فأكثر نحو الأجزاء النائية من البلاد بقوة أشد منها نحو المناطق والضواحي القريبة . وهي المناطق التي لا يزال استيطان الكويتيين لها بطيئا وضعيفا حتى الآن . هذا هذا بالإضافة الى استمرار توافر المزايا الأخرى في مثل هذه الجهات ومنها أجور السكن الأقل نسبيا .

وقد احتلت كل من مجموعة التغير الثانية (٢٠ — ٣٩) والثالثة (٤٠ — ٥٩) المرتبة الثانية في عدد المستوطنات التي حققت تركزا في كثافة سكانها من غير الكويتيين ، وشملت تجمعات مختلفة في مواقعها وطبيعتها ، فقد ضمت المجموعة الثانية مناطق أما قريبة من العاصمة مثل الدعية ، وكيفان والشويخ ، وأما بعيدة جدا مثل فيلكا والفروانية ، أو مستوطنات تقليدية لغير الكويتيين مثل السالمية وميدان حولي ، ونجد الشيء نفسه ضمن المجموعة الثالثة (٤٠ — ٥٩) حيث تألفت من ضواحي قريبة من العاصمة ولا تزال تحتفظ بطابعها الكويتي العام مثل الدسة ، والفيحاء ، والشعب ، والخالدية . أو مناطق لا تشجع على انتقال الكويتيين نحوها مثل الفحاحيل والشعبية .

وتأتي بعد ذلك من حيث العدد المستوطنات التي حققت تركزا في كثافة سكانها ضمن المجموعتين الرابعة (٦٠ — ٧٩) والأولى (أقل من ٢٠) . وجاء ضمن المجموعة الرابعة ضواحي قريبة من عاصمة البلاد وبعيدة عنها أيضا ، بعضها يدعو الى الاستغراب مثل ضاحية عبد الله السالم ، والشامية ، والفزهة والعديلية والتي اشتهرت جميعا بأنها مستوطنات كويتية ، مما يشير الى استقبال هذه الضواحي باستمرار لاعداد من غير الكويتيين أو استمرار خروج أبنائها الاصليين نحو ضواحي أكثر بعدا ليحل محلهم الوافدين ، وهي حالة لم تكن كذلك من قبل ، ومما يعزز هذه الظاهرة أن كلا من مجموعتي التغير الباقيتين وهما الأولى (أقل من ٢٠) والخامسة (٨٠ — ٩٩) تضمنتا ضواحي قريبة جدا من العاصمة أيضا مثل المنصورية في المجموعة الأولى وبنيد القار ، والروضة واليرموك في المجموعة الأخرى ، بالإضافة الى تجمعات بعيدة تقليدية لغير الكويتيين مثل حولي والأحمدي .

وبمقارنة حالة تركيز كثافة غير الكويتيين خلال فترتي الدراسة نلاحظ ما يلي :

أولا : ان صورة التوزيع تكاد تكون متشابهة خلال الفترتين ، فيلاحظ في الفترة السابقة ان هناك قطبا واحدا أيضا للمستوطنات التي حققت تركزا في كثافة سكانها من غير الكويتيين وهي مجموعة التغير السادسة أو القصوى (١٠٠ فأكثر) وضمت نسبة مماثلة أكثر من (٤٠) بالمائة من جملة المستوطنات .

ثانيا : تألفت المجموعة المذكورة أيضا خلال الفترة السابقة من تجمعات تقع جميعها تقريبا بعيدة عن مراكز المحافظات ، أو هي مراكز لتجمع غير الكويتيين أصلا ، كما هي الحال في الفترة اللاحقة .

ثالثا : ان صورة توزيع المستوطنات بالنسبة لمجموعات التركيز الأخرى لا تختلف أيضا في فترتي الدراسة المذكورتين الى حد كبير .

أما فيما يتعلق بظاهرة التفرق في كثافة غير الكويتيين خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٠ ، فنجد أن عدد التجمعات التي تعرضت كثافتها للتفرق قليلة جدا لدرجة لا يعتد بها حيث لم تتجاوز نسبتها (٦) بالمائة من جملتها . وليس هناك ما يدعو للاستغراب بشأن المستوطنات المذكورة فهي عبارة عن مناطق طرد سكاني تقليدية ليس الا . وجاء معظمها ضمن مجموعة التفرق الثالثة (٦٠ — ٧٩) وتضمنت مناطق العشيش في كل من صيهد العوازم والشدادية . اما التجمع الثالث للتفرق فهو مدينة الكويت وجاءت ضمن مجموعة التفرق الأولى (أقل من ٢٠) . وعلى الرغم من أن تناقص الكثافة هنا يعد أمرا طبيعيا أيضا ، إلا أن وقوعها ضمن هذه المجموعة المنخفضة من التفرق يدعو للانتباه بالمقارنة مع حالة الكويتيين وجملة السكان حيث تبوأَت العاصمة مراتب أكثر تقدما في تفرق كثافة سكانها . وهذا

مما يؤيد بأن الكويت لا تزال مركزا لاستيطان غير الكويتيين واستقطابهم ولو بدرجة أقل نسبيا منها مع اقترانهم من الكويتيين .

ولو حاولنا المقارنة مرة أخرى بين حالة المستوطنات التي تعرضت لتناقص كثافة سكانها خلال مرحلتي الدراسة السابقة والحالية لوجدنا ما يلي :

أولا : أن عدد المستوطنات التي عانت من التفرق في الفترة السابقة كان يؤلف نسبة أعلى من مجموع المستوطنات حوالي (٢٥) بالمائة مقابل (٦) بالمائة فقط في المرحلة الأخيرة .

ثانيا : تضمنت مجموعة التغير الأولى (أقل من ٢٠) العدد الأكبر من المستوطنات التي تعرضت لتفرق في كثافتها ، بينما جاء العدد الأكبر من المستوطنات في المرحلة الحالية ضمن مجموعة التغير الرابعة .

ثالثا : تألفت مجموعات التفرق في المرحلة السابقة من مستوطنات مختلفة جاءت في مقدمتها مدينة الكويت وكما هي الحال في المرحلة الحاضرة ، بالإضافة الى ضواح بعضها قريب منها مثل الدسمة ، والعدلية ، والشويخ ، وتجمعات أخرى مثل بعض مراكز المحافظات وضواحيها الصليبيخات ، والأحمدي ، والشعيبة ، وجليب الشيوخ ، وحقت تركزا في كثافة سكانها خلال مرحلة الدراسة الحالية ١٩٧٥ - ١٩٨٠ .

★ ★ ★

وبعد أن استعرضنا في الصفحات السابقة عناصر التغير السكاني الرئيسية الثلاثة في الكويت ، سنحاول الآن دراسة العلاقة المتبادلة بين كل ظاهرة منها والظاهرتين الأخريين وذلك بهدف :

أولا : التأكد من دور كل منها أو دورها جميعا في تباين النمو على صعيد التجمعات السكانية في الكويت للمجموعات السكانية الثلاث من أبناء البلاد وغيرهم .

ثانيا : مدى ما طرأ من تبدل وتباين في تأثير المظاهر المذكورة خلال فترتي الدراسة التي امتدت خمسة عشر عاما سلبا وإيجابا .

كثافة السكان والتغير السكاني :

جملة السكان :

يبدو من المقارنة بين كل من ظاهرتي نسبة التغير السكاني لجملة السكان في التجمعات السكانية وبين كثافة سكانها ، أن هناك علاقة ايجابية واضحة ، حيث أن عدد التجمعات التي نالت تركزا في نسب تغير كثافة سكانها

(٤٨ تجمعاً) يماثل تماثلاً يكاد يكون تاماً عدد التجمعات التي حققت تركيزاً مماثلاً في تغير سكانها (٤٧ تجمعاً) . وبالرغم من أن الاختلاف الوحيد بينهما هو في توزيع أعداد هذه التجمعات على مجموعات التغير الست فقط ، إلا أنها متشابهتان إلى حد كبير في نمط هذا التوزيع بل وحتى في التجمعات نفسها . ففي الوقت الذي نجد أكبر عدد للتجمعات التي حققت تركيزاً في نسبة تغير سكانها تقع ضمن المجموعة الأولى من التغير (أقل من ٤٠) نجد أكبر عدد للتجمعات التي نالت تركيزاً في نسبة كثافة سكانها وردت ضمن مجموعة التغير الأولى (أقل من ٢٠) هي الأخرى . ويمكن أن يقال الشيء نفسه فيما يتعلق بمجموعات التغير الأخرى تقريباً ، ويعني ذلك أن التجمعات التي حققت تركيزاً في كثافتها هي ذاتها التي حققت نمواً واضحاً في سكانها ، وأنها تمثل واقعياً أجزاء البلاد التي استقطبت السكان نحوها من الكويتيين وغيرهم خلال فترة الدراسة (الأشكال ٢ و ٨) .

ولا تبدو العلاقة الإيجابية بين الظاهرتين في التركيز السكاني فقط ، وإنما تتعداه إلى ظاهرة التفرق أيضاً . فيلاحظ أن عدد التجمعات التي تعرضت للتفرق في نسبة تغير كثافة سكانها يماثل تماماً عدد التجمعات التي شهدت تناقصاً في جملة سكانها ، ولا يقتصر الأمر عند هذا الحد ، بل أننا نجد تشابهاً في التجمعات ذاتها ، فقد ضمت في كلتا الحالتين كلا من مدينة الكويت ، وصيهـد العوازم ، والشدادية والشعبية ، مما يؤكد ثانية أن المناطق التي عانت من انخفاض في كثافة نفوسها هي ذاتها التي تعرضت لتناقص واضح في أعداد أبنائها .

الكويتيون :

يبدو الاتفاق واضحاً مرة أخرى بين تغير نسب كثافة السكان ونسب التغير السكاني للكويتيين وكما رأيناه آنفاً بجملة السكان . فنجد أن عدد التجمعات التي نالت تركيزاً في تغير كثافة سكانها (٣٥ تجمعاً) لا يختلف تقريباً عن عدد التجمعات التي حققت زيادة في أفرادها (٣٤ تجمعاً) . وكما هي الحال مع جملة السكان فإن الفرق البسيط بينهما يتمثل فقط في توزيع أعدادها على مجموعات التغير .

ومع ذلك فقد كان نصيب مجموعة التغير الأولى للظاهرتين (أقل من ٢٠) و (أقل من ٤٠) هو الأكبر من جملة تجمعات البلاد . هذا بالإضافة إلى أنها تضمنت تجمعات متشابهة في معظم الحالات متمثلة في الضواحي القريبة من مراكز المحافظات والأجزاء البعيدة عنها على حد سواء . وكانت أعداد المستوطنات التي حققت تركيزاً ضمن مجموعة التغير الأولى للظاهرتين بين الكويتيين أكبر بوضوح منه بين جملة السكان ، مما يكشف عن شدة حركة الانتقال بين أبناء البلاد وعلى نطاق أوسع بين أجزاء بلادهم (الأشكال ٣ و ٩) .

وعلى ضوء ما مر آنفا نتوقع أن نجد تماثلا أيضا في حالة التفرق بين كثافة الكويتيين وبين تغير أعدادهم . ولا يقتصر الأمر في هذا الشأن على عدد التجمعات فقط وإنما في توزيعها الجغرافي أيضا . فقد تمثلت في كلتا الحالتين بتجمعات ضمت بعض مراكز المحافظات وضواحيها القديمة المزدهمة بالسكان من غير الكويتيين من جهة وبعض المناطق النائية وتجمعات العشيش من جهة أخرى . وهو أمر طبيعي طالما أن تناقص عدد الكويتيين الناتج عن تركهم لمواطنهم يعني في الوقت نفسه انخفاضاً في متوسط كثافتهم . ويوضح هذا الكلام ما مر بنا سابقاً من انتقال الكويتيين وتركهم للمناطق البعيدة والمزدهمة بغير الكويتيين بصفة خاصة ، والاتجاه نحو الضواحي الحديثة والقريبة نسبياً من مراكز المحافظات وبخاصة محافظة العاصمة وحولي .

غير الكويتيين :

تختلف حالة التغير هذه المرة بين غير الكويتيين قليلاً عما رأيناه بين أقرانهم من الكويتيين ، ولكنها تقترب من حالة جملة السكان . فنجد أن كل التجمعات في البلاد ، فيما عدا ثلاثة منها فقط ، قد حققت تركيزاً في تغير كثافة سكانها وفي ازدياد عدد سكانها في آن واحد . وفي كلتا الحالتين تتوزع التجمعات بصورة لا تختلف كثيراً على مجموعات التغير الست لهما أيضاً مع تجمع الجزء الأعظم منها ضمن مجموعات التغير الأولى والثانية والسادسة . ولما كان هذا العدد يمثل معظم تجمعات البلاد فإن مجموعات التغير الثلاث المذكورة قد شملت جميع الأجزاء سواء ما كان منها مراكز للمحافظات أو ضواحي لها قريبة وبعيدة . وتعكس صورة التوزيع هذه اتساع نطاق انتشار الوافدين في أنحاء الكويت مع فارق في درجة تركزه بين منطقة وأخرى ، كما تعكس مجموعات التغير الكبرى وفي كلتا الظاهرتين انتقال غير الكويتيين نحو المناطق الشمالية والجنوبية والوسطى البعيدة والتي لا تستهوى أبناء البلاد لاستيطانها (الأشكال ٤ و ١٠) .

وكما ذكرنا من قبل فإن التجمعات التي تعرضت للتفرق في ظاهرتي كثافة السكان وتغير السكان كانت متشابهة ليس في عددها فقط بل وفي مواقعها أيضاً . وأنه لأمر طبيعي أن تحتل مدينة الكويت الصدارة في تناقص كثافة سكانها وفي أعداد أبنائها ، وقد جاءت ضمن مجموعة التغير الأولى في الحالتين . أما التجمعات الأخرى في هذا الصدد فإن تناقص سكانها يعد أمراً متوقعا أيضاً طالما أنهما يؤلفان تجمعين لسكان العشيش سابقاً وهما كل من صيهد العوازم والشدادية .

كثافة السكان ونسبة النوع :

وتكشف لنا العلاقة بين نسب التغير في كثافة السكان ونسب التغير في النسبة النوعية للشباب من أبناء التجمعات السكانية ارتباطاً واضحاً بينهما . فمن

المعروف أن المناطق التي تحقق زيادة في كثافة سكانها تتفق الى حد كبير والتجمعات التي تعاني نسبة النوع فيها من التفرق . ويتم ذلك عن طريق خروج ابنائها من الشباب ليتفق وعدد سكانها وقدرتها على استيعابهم ولتحقق التوازن في عددهم الى حد ما . ولعل استعراض العلاقة بين الظاهرتين للمجموعات السكانية الثلاث في الكويت ، يلقي مزيدا من الضوء على مدى الارتباط بينهما .

جملة السكان :

يبدو من البيانات المتعلقة بكثافة السكان ونسبة النوع لجملة السكان ، وجود نوع من التباين بين عدد التجمعات التي حققت تركزا أو تفرقا في الظاهرتين المذكورتين . فنجد أن عدد التجمعات التي حققت تركزا في كثافة سكانها يبلغ (٤٨) تجمعا أو ما يعادل (٩٤) بالمائة من جملتها يقابله (٣٨) تجمعا حقق كل منها تركزا في نسبة سكانه النوعية فقط أو ما يعادل (٧٥) بالمائة من مجموعها . ولقد توزعت هذه على مجموعات التغير الست كلها تقريبا في كلتا الحالتين . الا ان هناك تفاوتا في نصيب كل مجموعة منها . فيلاحظ مثلا أن العدد الأكبر من التجمعات التي حققت تركزا في كثافة سكانها قد توزعت على مجموعات التغير الثلاث وهي الاولى (اقل من ٢٠) والثانية (٢٠ — ٣٩) والاخيرة (١٠٠ فأكثر) وبأعداد متماثلة تقريبا لكل منها ، حيث بلغ عددها ضمن المجموعات الثلاث المذكورة (٣٩) تجمعا يقابل ذلك (٢٠) تجمعا حقق كل منها تركزا في نسبة سكانه النوعية ضمن مجموعة التغير الاولى فقط (اقل من ٢٠) ، بينما توزع الباقون على مجموعات التغير الاخرى ، حصلت مجموعة التغير الثالثة (٤٠ — ٥٩) وحدها على سبعة تجمعات منها .

اما فيما يتعلق بالتجمعات التي تعرضت لتفرق في كثافة سكانها ، فقد بلغ عددها ثلاثة فقط أو ما يعادل (٦) بالمائة من مجموعها ، يقابلها (١٤) تجمعا عانت من تفرق في نسبة شبابها النوعية أو ما يعادل (٢٧) بالمائة من مجموعها . وقد تضمنت تجمعات الظاهرة الاولى (كثافة السكان) كلا من مدينة الكويت العاصمة وتجمعين لسكان العشيش وهما صيهد العوازم والشدادية . وفي الوقت نفسه حققت كلها تركزا في نسبة سكانها النوعية . اما فيما يتعلق بالتجمعات التي شهدت تفرقا في نسبة سكانها النوعية فانها جميعا فيها عدا كلا من صيهد العوازم والشدادية ، قد حققت تركزا في تغير كثافة سكانها . وقد تمثلت هذه في بعض مراكز المحافظات مثل الاحمدي وبعض الضواحي القريبة منها مثل المنصورية ، والجابرية ، والعمرية . الا أن العدد الأكبر منها تمثل في مناطق نائية من البلاد عادة (اشكال ٥ و ٨) . ويشير عدم الاتفاق بين التجمعات التي حققت تركزا في كثافة سكانها والتي حققت تشتتا في نسبتها النوعية الى وجود علاقة ما بين الظاهرتين . ويعني ذلك أيضا أن قسما من المناطق التي حققت تركزا في كثافة

سكانها تمثل في الوقت نفسه المناطق التي تعرضت لخروج ابنائها من الشباب الذكور . الا أن عدم وجود العلاقة المعكوسة القوية بين الظاهرتين تماما يعني أن حركة الانتقال بين أبناء جملة سكان الكويت ضمن نواحي البلاد المختلفة لم تحدث على نطاق واسع خلال فترة الدراسة ، وانما اتخذت طابعا هادئا وبطيئا نسبيا ، وهو ما رآناه أكثر من مرة في دراستنا الحالية .

الكويتيون :

نجد أثناء مقارنتنا بين ظاهرتي الكثافة ونسبة النوع ، صورة مختلفة نسبيا بين أبناء البلاد عما رآناه بين مجموع السكان قبل قليل . ولعل أول ما يجلب الانتباه في هذا الصدد هو أن دليل التغير (التركز أو التفرق) في نسبة النوع بين الكويتيين قد تحقق في مجموعة واحدة فقط تقريبا وهي المجموعة الأولى (أقل من ٢٠) . فقد احتشد فيها (٤٦) تجمعا أو ما يزيد على (٩٠) بالمائة من جملة تجمعات البلاد السكانية ، بينما توزعت التجمعات الخمس الباقية على المجموعات الأخرى . وفي الوقت نفسه توزعت التجمعات السكانية على كل مجموعات دليل تغير كثافة السكان تقريبا ، مع تكديس واضح أيضا ، ولكن الى مدى أقل ضمن مجموعة التغير الأولى هي الأخرى حيث كان نصيبها (٢٩) تجمعا ، أو ما يعادل حوالي (٥٧) بالمائة) من مجموعها ، بينما توزعت التجمعات الباقية على مجموعات التغير الأخرى .

وفيما يتعلق بالتجمعات التي حققت تركزا فقط في كثافتها وفي نسبتها النوعية نجد أيضا تفاوتات واضحة بينها . حيث بلغ عدد التجمعات التي حققت تركزا في كثافتها (٣٥) تجمعا أو حوالي (٦٩) بالمائة من مجموعها ، بينما لم يتجاوز عدد التجمعات التي حققت تركزا في نسبتها النوعية (٢٥) تجمعا أو ما يقارب (٤٩) بالمائة) من المجموع فقط . ويلاحظ في هذا الصدد أن كثيرا من التجمعات التي حققت تركزا في كثافتها هي التي عانت التفرق في نسبة سكانها النوعية والعكس صحيح (الأشكال ٦ و ٩) .

ونكاد نجد العلاقة ذاتها واضحة بين الظاهرتين فيما يختص بدليل التفرق أيضا . ففي الوقت الذي شهدت فيه النسبة النوعية لتجمعات أبناء البلاد تفرقا عظيما تجمع كله في مجموعة التغير الأولى وبلغ عددها (٢٦) تجمعا ، أو أكثر من (٥٠) بالمائة من جملتها ، كان التفرق في كثافة نفوسهم أقل بوضوح وموزعا على أكثر من مجموعة للتغير ، وبلغ عدد التجمعات فيها (١٦) تجمعا فقط . ويمكن القول على ضوء ما مر ذكره بأن حركة انتقال الكويتيين من مواطنهم كانت أوسع نطاقا مما رآناه بين جملة السكان ودلت على خروجهم من معظم تجمعات البلاد مع اتجاه واضح بينهم لترك التجمعات التي تضم معظم مراكز المحافظات وضواحيها البعيدة بالإضافة الى أجزاء البلاد النائية ومناطق العشيش .

غير الكويتيين :

يبدو التباعد في دليل التغير (تركزا وتفرقا) بين كثافة الوافدين وبين النسبة النوعية للبالغين منهم أكثر اتساعا ووضوحا مما رأيناه في الحالتين السابقتين . فيلاحظ أن كل التجمعات السكانية حققت تركزا في كثافة سكانها فيما عدا ثلاثة (٤٨ تجمعا) . بينما بلغ عدد التجمعات التي حققت تركزا في النسبة النوعية لشبابها (٣٥ تجمعا) فقط . وبينما تركز الجزء الأعظم من التجمعات هذه في حالة تغير كثافة السكان ضمن المجموعة السادسة (١٠٠ فأكثر) وكانت تضم أكثر من (٢٠ تجمعا) ، نجد أن المجموعة الأولى لتغير النسبة النوعية (أقل من ٢٠) قد تضمنت عددا مماثلا من التجمعات تقريبا (١٨ تجمعا) أيضا ، في حين بلغ عدد التجمعات التي حققت تركزا في نسبتها النوعية ضمن المجموعة السادسة (١٠٠ فأكثر) ستة فقط (الأشكال ٧ و ١٠) .

ويمكن أن نلاحظ الشيء نفسه فيما يتعلق بدليل التفرق بين الظاهرتين . فبينما بلغ عدد التجمعات التي تعرضت للتفرق في كثافة سكانها ثلاثة فقط ، وصل هذا العدد إلى (١٦ تجمعا) في حالة تغير النسبة النوعية للبالغين من الوافدين . وقد تمثلت التجمعات التي عانت من تفرق في كثافة سكانها في عاصمة البلاد بالإضافة إلى كل من صيهد العوازم والشدادية لاستيطان أبناء العشيش ، في حين ضمت تجمعات تفرق النسبة النوعية ضواحي قريبة من مراكز المحافظات ومناطق نائية بالإضافة إلى مستوطنات العشيش . وقد توزعت تجمعات تفرق النسبة النوعية على أربع مجموعات للتغير ، مع تركز واضح في كل من المجموعتين الأولى (أقل من ٢٠) والرابعة (٦٠ — ٧٩) ، بينما توزعت التجمعات الباقية على كل من المجموعة الثانية (٢٠ — ٣٩) والخامسة (٨٠ — ٩٩) . ومن الناحية الأخرى فإن التجمعات الثلاثة التي تعرضت إلى تفرق كثافة نفوسها جاءت في المجموعتين الأولى والرابعة فقط .

وعلى ضوء ما مر يمكن القول بأن حركة الوافدين من غير الكويتيين فيما بين تجمعات البلاد المختلفة كانت أكثر نشاطا نسبيا منها بين الجماعتين السكائيتين السابقتين ، ولكنها لم تكن في الوقت نفسه حركة شديدة الوضوح كما هو متوقع بحال من الأحوال .

وبمقارنة سريعة للعلاقة بين تغير الظواهر السكانية الثلاث (تركزا وتشتتا) خلال فترة الدراسة الحالية ١٩٧٥ — ١٩٨٠ ، والسنوات السابقة — نجد فرقا شاسعا بينهما . فقد تميزت الفترة السابقة بحركة انتقال واسعة النطاق وواضحة شهدتها المستوطنات البشرية في الكويت سواء لجملة السكان أو للكويتيين وغيرهم في آن واحد . وقد انعكس ذلك في التباين الشديد بين التغير الإيجابي أو التركيز في

كثافة نفوس تجمعات البلاد وبين التفارق الشديد المقابل له في نسبة شبابها النوعية . وكان التناقض على أشده بين غير الكويتيين الذين استفادوا من فترة الازدهار الاقتصادي المتمثل في التنفيذ الواسع للمشاريع الخدمية والسكنية المختلفة وتوفير فرص العمل على نطاق كبير حينذاك ، على النقيض مما شهدته الفترة التالية من اكتمال معظم المشاريع التنموية الرئيسية في البلاد من جهة وإلى سيادة ظروف الركود الاقتصادي نسبيا من جهة أخرى .

خلاصة :

استمر حجم سكان دولة الكويت في الازدياد الواضح خلال الفترة الواقعة بين تعدادي ١٩٧٥ — ١٩٨٠ كما في السنوات السابقة . ولا يمكن أن يكون مرد ذلك للزيادة الطبيعية للسكان فقط ، وإنما مرده استمرار تدفق الوافدين نحوها بالدرجة الأولى . ويبدو دور الهجرة الوافدة واضحا مما يأتي :

أولا : بلغ معدل النمو السنوي لجملة السكان (٦١) بالآلاف خلال الفترة ١٩٧٠ — ١٩٧٥ ، وارتفع إلى (٦٤) بالآلاف خلال السنوات الخمس التالية ١٩٧٥ — ١٩٨٠ ، وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو للكويتيين من أبناء البلاد وخلال الفترتين المذكورتين من (٦٣) بالآلاف إلى (٣٧) بالآلاف ، ازداد لجملة غير الكويتيين من (٦٠) بالآلاف إلى (٨٧) بالآلاف . وفيما يتعلق بمعدلات زيادة الذكور للجماعتين فقد انخفضت بين الكويتيين منهم إلى النصف تقريبا وذلك من (٦٢) بالآلاف إلى (٣٣) بالآلاف ، بينما تجاوزت بين غيرهم الضعف بصورة واضحة وذلك من (٤٧) بالآلاف إلى (١٠١) بالآلاف . (١١)

ثانيا : ازدياد نسبة السكان غير الكويتيين إلى جملة سكان البلاد بالمقارنة مع نسبة الكويتيين منهم . فبينما كان الكويتيون يؤلفون خلال السنوات ١٩٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ حوالي (٤٧) بالمائة (٤٨) بالمائة و(٤١) بالمائة من جملة سكان الكويت على التوالي ، فإن نسبة غير الكويتيين قد ارتفعت بصورة واضحة ما بين عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ من حوالي (٥٣) بالمائة إلى حوالي (٥٩) بالمائة . وتبدو هذه الظاهرة واضحة في نسبة الذكور لكلا المجموعتين أيضا . (١٢)

ثالثا : تعتبر نسبة النوع إحدى المؤشرات الهامة الأخرى التي تعكس استقطاب الكويت للوافدين نحوها بصورة عامة والفعال منهم بصورة خاصة . فيلاحظ أنها أعلى بين غير الكويتيين ولسنوات طويلة منها بين الكويتيين — فقد انخفضت النسبة النوعية بين أبناء البلاد من حوالي (١٠٢) عام ١٩٧٠ إلى حوالي (١٠٠) في عام ١٩٧٥ ثم إلى حوالي (٩٨) عام ١٩٨٠ ، وعلى العكس فإنها شهدت ارتفاعا بين الوافدين من حوالي (١٦٦) في عام ١٩٧٠ إلى حوالي (١٦٨) في عام ١٩٨٠ .

رابعاً : تعكس نسبة العاملين من اصحاب الاعمال والمستخدمين الكويتيين وغير الكويتيين دور الأيدي العاملة الوافدة مرة أخرى في النشاط الاقتصادي والعمالة في البلاد ، فنجد ان المستخدمين من الكويتيين لم يؤلفوا سوى (٢) بالمائة من جملة المستخدمين في عام ١٩٧٥ مقابل أكثر من (٨٢) بالمائة لأقرانهم من غير الكويتيين . وبقيت نسبة المستخدمين الكويتيين في عام ١٩٨٠ أقل من (٣) بالمائة في حين وصلت الى حوالي (٨٦) بالمائة بين غير الكويتيين ، وبصورة عامة فان جملة العاملين من اصحاب الاعمال والمستخدمين الكويتيين بلغت حوالي (٦) بالمائة فقط في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ مقابل أكثر من (٩٤) بالمائة لغير الكويتيين .

أما تباين معدلات النمو السكاني بين تجمعات البلاد خلال فترة الدراسة الحالية فانه يعزى بالدرجة الأولى الى حركة انتقال السكان الكويتيين وغير الكويتيين المستمرة وغير المتوازنة في البلاد ، والى تغييرهم لأماكن سكنهم . اذ يتحرك أبناء الجماعتين نحو مناطق أو ضواحي يعتقدون بأنها توفر لهم من المزايا ما يتفق وأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية ، أو أنهم يتركون غيرها اذا ما شعروا بأنها لم تستطع تحقيق طموحاتهم . وبهذه الطريقة نجد مناطق الجذب تضم نسبة مرتفعة بينما تتعرض مناطق الطرد من جهة أخرى الى تناقص أعداد ابنائها أو الى عدم وصول قادمين جدد اليها .

والظاهرة البارزة الأخرى في دراستنا الحالية ، وكما في دراستنا السابقة للفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٥ ، هي وجود نوع من العلاقة المعكوسة في دليل التغير انساني للجماعتين من الكويتيين وغير الكويتيين وفي معظم تجمعات البلاد . فالتجمعات التي حققت تركزا في نسب سكانها الكويتيين تعرضت في الوقت نفسه الى تفرق في نسب سكانها من الوافدين ، مما يعزز مرة أخرى وجود مستوطنات وضواحي سكنية متميزة لكلتا الفئتين . وبالرغم من ذلك فلا بد من القول بأن التناقض المذكور لم يكن خلال فترة الدراسة الأخيرة من الشدة التي ظهر فيها خلال المرحلة السابقة . حيث تبين أن أبناء البلاد كانوا أكثر انتقالا من مناطق سكنهم نحو تجمعات أخرى بعيدة نسبيا عن مراكز المحافظات بالمقارنة مع الفترة السابقة ، الا انه يشير من الناحية الأخرى الى عدم رغبتهم بالابتعاد عموما عن الضواحي القريبة من عاصمة البلاد . وعلى العكس من ذلك شهدت الفترة الأخيرة حركة انتقال دائبة لغير الكويتيين نحو التجمعات البعيدة والتي لا يفضلها أقرانهم من الكويتيين ، استمرارا لما شهدته الفترة السابقة . ويدل على ذلك أيضا قلة عدد التجمعات التي تعرضت الى تفرق ابنائها غير الكويتيين بالمقارنة مع عددها الكبير خلال فترة الدراسة السابقة . ومما يعزز الظاهرة نفسها أن التجمعات البعيدة نسبيا من البلاد هي التي حققت تفيرا ايجابيا في نسب سكانها النوعية ، على الرغم من أن حركة الشباب البالغين كانت خلال الفترة الحالية اضعف بكثير

منها خلال فترة الدراسة السابقة . ففي حين تعرضت معظم تجمعات الكويت الى تفرق في نسب جملة سكانها النوعية ، فان حوالي ثلاثة ارباعها قد حقق تركزا خلال الفترة الأخيرة .

ويبدو عدم الانتظام الشديد في توزيع السكان واضحا كذلك في كثافة السكان حيث تفاوتت ما بين شخصين في بوادي الكويت الى ما يزيد على عشرة آلاف نسمة في عدد من التجمعات السكانية . ونظرا للتباين الشديد في مقومات البيئة الطبيعية فانه يمكن تمييز مناطق معينة لتجمع السكان وتضم بالدرجة الاولى المنطقة الممتدة على طول الواجهة البحرية اعتبارا من الدوحة شمالا الى منطقة الشعبية والشريط الساحلي جنوبا ، ويتضمن هذا النطاق الطويل بالاضافة الى مدينة الكويت العاصمة عددا من التجمعات الكثيفة السكان الأخرى كمناطق صناعة استخراج النفط وتصديره والمناطق الصناعية ومراكز النشاط الاقتصادي والاجتماعي والترويج السياحي . فيلاحظ ان كثافة السكان تصل في كل من السالمية وميدان حولي مثلا الى حوالي (١٤ ألف نسمة) ويشهد هذا الجزء من البلاد في الوقت نفسه توسعا عمرانيا وتركزا سكانيا شاملا في جميع أجزائه حتى صار يمثل حاليا منطقة عمرانية مستمرة تقريبا .

اما المنطقة الثانية الرئيسية لتجمع السكان فتتمثل في الجزء الاوسط الغربي من البلاد . وقد تحقق خلال السنوات الأخيرة فيها توسعا عمرانيا واستيطاننا واسعا يضاهي المنطقة الأولى الى حد كبير ، وجاء نتيجة استحداث وتنظيم تجمعات جديدة او تنفيذ مشاريع اسكانية واسعة . فيلاحظ ان كثافة النفوس في الفروانية مثلا وصلت الى حوالي (١٣ ألف نسمة) وفي الرابية (٨ آلاف نسمة) وفي العمرية (٥ آلاف نسمة) . ويبدو ان هذا الجزء من البلاد بالاضافة الى الجزء الشمالي سيظل وكما كان خلال السنوات الماضية المجال الرئيسي للتوسع العمراني فيه مستقبلا ، فلا غنى عنه مثلا للتخفيف من الازدحام السكاني الشديد الذي تعاني منه المنطقة الساحلية وما يصاحبه من مشكلات عديدة تنعكس على احوال السكان والمنطقة معا . ولا ننسى في هذا الصدد ايضا ان تعمير الأجزاء الشمالية والوسطى من البلاد بالسكان يعد عاملا هاما يؤثر على تحقيق التوازن في توزيع ابناء البلاد على اجزائها المختلفة بدلا من احتشادهم في أجزاء معينة دون أخرى وما يتبعه من آثار سلبية عديدة .

ويمكن اعتبار العلاقة بين المظاهر السكانية الثلاث التي تضمنتها دراستنا مؤشرا هاما يساعد في تحديد اتجاهات حركة السكان فيما بين أجزاء البلاد المختلفة . ويبدو ذلك واضحا في العلاقة الوثيقة والايجابية بين ظاهرتي التغير السكاني وكثافة السكان ، فالتجمعات التي حققت تركزا في نسب تغيرها السكاني لم تكن تماثل تماما التجمعات التي حققت تركزا في كثافتها عدديا فقط وانما في

توزيعها الجغرافي كذلك . وتبدو العلاقة أكثر أهمية بصفة خاصة بين النسبة النوعية لفئات الشباب العمرية وكثافة السكان ، إذ أن انخفاض نسبة النوع في تجمعات معينة مع زيادة في كثافة نفوسها ، يعني أن قدرتها على إعالة السكان أو استقطابهم نحوها ستكون ضعيفة جدا ، ومن ثم فإنها تدفع بأبنائها للخروج منها ، بينما تصبح بقية التجمعات التي تتناقص فيها نسبة النوع مستقبلا للوافدين نحوها بهدف إعادة التوازن فيها فيما بين عدد السكان وقدرتها على إعالتهم . وهكذا يبدو من الضروري التعرف على عوامل الجذب التي تحت السكان على الاتجاه نحو تجمعات معينة وعوامل الطرد التي تدفعهم الى ترك مواطنهم الأصلية . ويترتب على ذلك عندئذ وضع الخطط اللازمة للتحكم بظاهرة الانتقال هذه وتوجيهها وفقا لما تقتضيه مصلحة البلاد وأبنائها عموما وتوزيع القوى العاملة فيها بصفة خاصة .

جدول (١) *

التجمعات السكانية في تعداد ١٩٨٠ وتعداد ١٩٧٥

التعداد	المجموع متائل وغير متائل		غير متائل		السكان		بالمئة من المجموع	
	التجمع السكاني		التجمعات		السكان		بالمئة من المجموع	
	كويتيون	غ كويتيين	العدد	بالمئة	كويتيون	غ كويتيين	كويتيون	غ كويتيين
١٩٨٠	٧٠	٥٦٢٠٦٥	٧٩٣٧٦٢	٥	٧	١٣٠٩٩	١٧٠٣٨	٢
١٩٧٥	٦٦	٤٧٢٠٨٨	٥٢٢٧٤٩	٤	٦	١٠٣٩٣	٣٠٤١	٢

المصدر : (١) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للإحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٧٥ ، الجزء الثالث ، جدول ٧ .

(٢) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للإحصاء ، (١٩٨٠) مرجع سابق ، ص ١٣-١٩ .

• الجدول من حساب الباحث .

• يتألف سكان مدينة الكويت العاصمة في عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ من ساكني أحيائها الخمسة وهي : دسمان ، والشرق ، والمرقاب ، والصالحية ، والقبلة .

وتعتبر التجمعات غير المتائلة التي ورد ذكرها في تعداد عام ١٩٨٠ ولم تذكر في تعداد عام ١٩٧٥ ضواحي جديدة تم تنفيذها واستيطانها خلال الفترة المذكورة . أما المواقع الأخرى فقد تم توحيدها مع التجمعات التي ورد ذكرها في عام ١٩٧٥ باعتبارها امتدادا لها أو جزءا مكملها حيث قسمت الى موقعين أو أكثر عام ١٩٨٠ .

جدول رقم (٢) *
التغير السكاني في الكويت حسب التجمعات السكانية والجنسية
(بالمائة) ١٩٧٥-١٩٨٠

التجمع السكاني		الكويتيون		غير الكويتيين		الجملة
-	+	-	+	-	+	-
٢٣		١٦		٦٢		
	٥٠		٨٥	٢٠		
	٨		٧٥	٦		
	٨		١٨		٥	
	١١		٧٩	٥		
	١٨		٦٥		٢	
	٩		٣١		١٩	
	١٤		١٠٨	٥		
	٣٦		٦٩		٢٧	
	١٢		٦٠	٤		
	١٤		٣٩		٥	
	١٤		٣١	٤		
	١٠		٢٠	-	-	
	٨٩		٦٧		٤٢٠٠	
	٤٠		١٧٣		١٣	
	٢٢		٣٣		١٢	
	٣٠		١٣٥		١١	
	٢٨١		٢٢٥		٣٦٣	
	٥٦		٦٨٢		١٦	
	١٧		١٩	١٧		
	٢٨		٣٥	١١		
	١٨		٤٠		٤	
	٢٢		٢٥	١١		
	٢٤		٩٠		١٠	
	١٨		٧٥		٤	
	١٠		٤٢		٢	
	٣٧		١٦٨		١٧	
	٢٠١		٤٥٢		٢٩	
	٦٦٧		٩٤٤	٢٧		
	٢١٩		١٠١		٣٧٤	
	١٠٩		١٤٠		٨٦	

تابع جدول رقم (٢)

٢٠٣	١٣٥	٣٢٠	قرطبة
١٠٧	٨٦	١٢٧	اليرموك
٧٧	١٣٠	٢	أبرق خيطان
٤٩	٢٢٧	٢٠	العمرية
٣٨	٣٩٤	١٧	الراية
٢٩	٣٦	٠٢	الفروانية
١١١	٥٩٩	١٤	جليب الشيوخ
٧٢	٦٨	٧٣	صيد العوازم
٧١	٦٣	٧٢	الشدايية
١٨٧	٣١٦	٥	الفتيطيس
٥٤	١٢١٤	١٤	عقيلة
٣٣	١٥٤	٧	الفتطاس
٢٥٨	٣١٠	١٠٤	المهولة
١٧٤١	٨٣٠	١٩٨٣	الرقعة وهديبة
٥٥	١٠٦	٧	أبو حليفة
٢١	٦١	٢٠	المنقف
١٤٢	٤٣٦	٩٥	الصباحية
٣٠	٤٢	٨	الفحاحيل
٢٥	١٤	٣٥	الأحمدي
٣٩	٤١	٧٥	الشعبية

المصدر : (١) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٧٥ ، الجزء الثالث ، مايو ١٩٧٧ ، جدول (١) .

(٢) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، ص ١٤ - ١٩ .

• : الجدول من حساب الباحث .

• • : لقد تم دمج التجمعات التالية التي وردت في تعداد عام ١٩٨٠ واعتبرت ضمن تجمعات أخرى في عام ١٩٧٥ (الشويخ الصناعي والري) (المسيلة وضاحية صباح السالم) (الجابرية ، مشرف وبيان) (السرة ، وجنوب السرة) (أبرق خيطان وخيطان الجديدة) (جليب الشيوخ والعضيلية والمطار) (العمرية وزرائب المواشي) (الفتيطيس وأم الحصانية) (الفتطاس وغرب الفتطاس) (الشعبية والشريط الساحلي ، ميناء عبد الله ، ميناء سعود ، المقوق ، واره ، الوفرة ، البرقان وجعيدان ، أم الهيمان وبر محافظة الأحمدية) (الجهراء ، المساكن الشعبية في الجهراء ، منطقة السكراب ، عشيش الجهراء ، عشيرج وبر محافظة الجهراء) (الصليبية والمساكن الشعبية في الصليبية) .

جدول رقم (٣) *
دليل التغير لنسبة النوع في الكويت حسب التجمعات السكانية والجنسية
(١٩٧٥-١٩٨٠) (بالمائة)

التجمع السكاني **		الكويتيون		غير الكويتيين		الجملة	
-	+	-	+	-	+	-	+
مدينة الكويت	٨	-	-	٧	١٧٢	١٥	٤
بنيد القصار	٤	١٠٨	٦	٢٤	٧	٣	١٣
الدسمية	١	١٢	٧	٩	٨	٨	١٤
المنصورية	٤	١٢	١٤	١٧	٨	١١	٢١
ضاحية عبدالله السالم	٧	٧	٢٩	٧٢	٨٢	٤٧	٧٠
الشامية	٧	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
الدعية	٧	٧	٢٩	٧٢	٨٢	٤٧	٧٠
القادسية	٢	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
النزهة	٥	٧	٢٩	٧٢	٨٢	٤٧	٧٠
الفيحاء	٨	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
كيفية	١٠٨	٧	٢٩	٧٢	٨٢	٤٧	٧٠
الشويخ السكنى	١	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
الشويخ الصناعي	-	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
منطقة الصليبخات	٢٠٢	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
قرية الصليبخات	٦١	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
الجهراء	٥	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
الصليبية	١٢	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
الدوحة	٢	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
فيلكا	٨	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
حولى	٧	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
السالمية	٢	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
الشعب	٨	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
ميدان حولى	١	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
الروضة	٤	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
العديلية	١	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
الخالدية	-	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
الريثية	٢	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
سوى	٧	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
المسيلة	٢٢	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
الجابرية	١٠	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١
السفرة	٢	٧	١٤	١٧	٨	١١	٢١

تابع جدول رقم (٣)

٦٥		٧٨		١٠		قرطبة
٢٦		٧٤			٨	اليرموك
	١٤٣		١٩٠	٧		أبرق خيطان
٢٨		٧٠			٣	العمريّة
	١	١		١٠		الرايية
٩			١	١		الفروانيّة
	٤٠	١٩		٦		جليب الشيوخ
٧		٦٠		٢		صيد العوازم
١٦		٣٦		١٣		الشدادية
	١٢٤		١٤	١٩		الفتيطيس
	٢١		٢١	٥		العقيلة
	٥٣		٩٦	٣		الفتطاس
٤٦		٧١		١٣		المهولة
٤١		٨٥			٢٤	الركة وهدية
	١٧		٧		٧	أبو حليفة
		٥٩	٦٥	٥		المنق
	٥٧		١٠	—	—	الصباحية
	٣١		٣٣			الفحاحيل
٨			٢٣١	—	—	الأحمدي
	٥٦	٣		٥		الشعيبة

المصدر : تعداد ١٩٧٥ ، جدول ٧ .

تعداد ١٩٨٠ ، المجلد الثاني ، الجزء الأول ، الجداول ٧ و ٨ .

• الجدول من حساب الباحث .

جدول رقم (٤) *

دليل التغير لاختلاف كثافة السكان حسب التجمعات السكانية والجنسية في الكويت
١٩٧٥-١٩٨٠ (بالمائة)

المستوطن السكاني	الكويتيون		غير الكويتيين		الجملة	
	مقدار التركز	مقدار التفرق	مقدار التركز	مقدار التفرق	مقدار التركز	مقدار التفرق
مدينة الكويت	٦٢	٢٠	٨٥	١٦	٢٣	٥٠
بنيد القطار	٦	٦	٥٧	٨	٨	٨
الدسمية	٥	٥	١٨	١١	١١	١١
المصورية	٢	٢	٧٩	١٨	١٨	١٨
عبدالله السالم	١٩	١٩	٦٥	٢٢	٢٢	٢٢
الشامية	٢٧	٢٧	٣٢	١٤	١٤	١٤
الدعية	٤	٤	١٠٩	٣٦	٣٦	٣٦
القادسية	٥	٥	٦٩	١٢	١٢	١٢
الترهونة	٤	٤	٥٩	١٤	١٤	١٤
الفيحاء	٥	٥	٣٩	١٠	١٠	١٠
كيفسان	٤	٤	٣١	٨٩	٨٩	٨٩
الشويخ السكني	-	-	٥	٤٠	٤٠	٤٠
الشويخ الصناعي	٥٥٠٠	٥٥٠٠	٦٦	٢٢	٢٢	٢٢
منطقة الصليبخات	١٣	١٣	١٧٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠
قرية الصليبخات	١١	١١	٣٥	١٧٧٣	١٧٧٣	١٧٧٣
فيلكا	٩٠	٩٠	١٨٨	٥٥	٥٥	٥٥
الجهراء	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٣١٧	١٧	١٧	١٧
الصليبية	١٦	١٦	٦٨٣	٢٨	٢٨	٢٨
الدوحة	١٧	١٧	١٩	١٨	١٨	١٨
حولي	١١	١١	٣٥	٢٢	٢٢	٢٢
السالمية	٤	٤	٤٠	٢٤	٢٤	٢٤
الشعب	٢١	٢١	٢٥	١٨	١٨	١٨
ميدان حولي	١٠	١٠	٩٠	١٠	١٠	١٠
الروضة	٤	٤	٧٥	٣٧	٣٧	٣٧
العديلية	٢	٢	٤٢	٢٠٢	٢٠٢	٢٠٢
الخالدية	١٧	١٧	١٦٨	٦٦٨	٦٦٨	٦٦٨
الرميثية	٢٩	٢٩	٤٥٢	٢١٩	٢١٩	٢١٩
مسوى	٢٨	٢٨	٩٤٧			
المسييلة	٣٧٠	٣٧٠	١٦٩			
الجابرية						

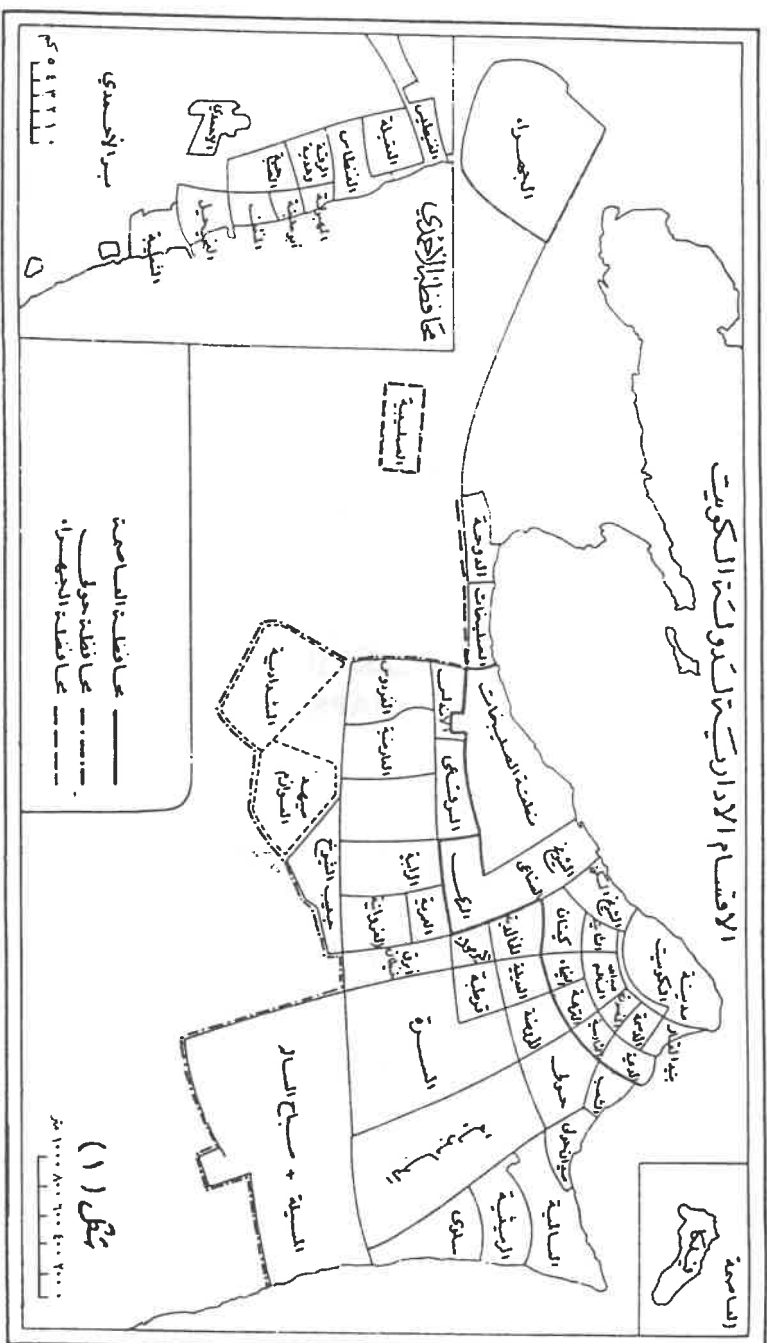
تابع جدول رقم (٤)

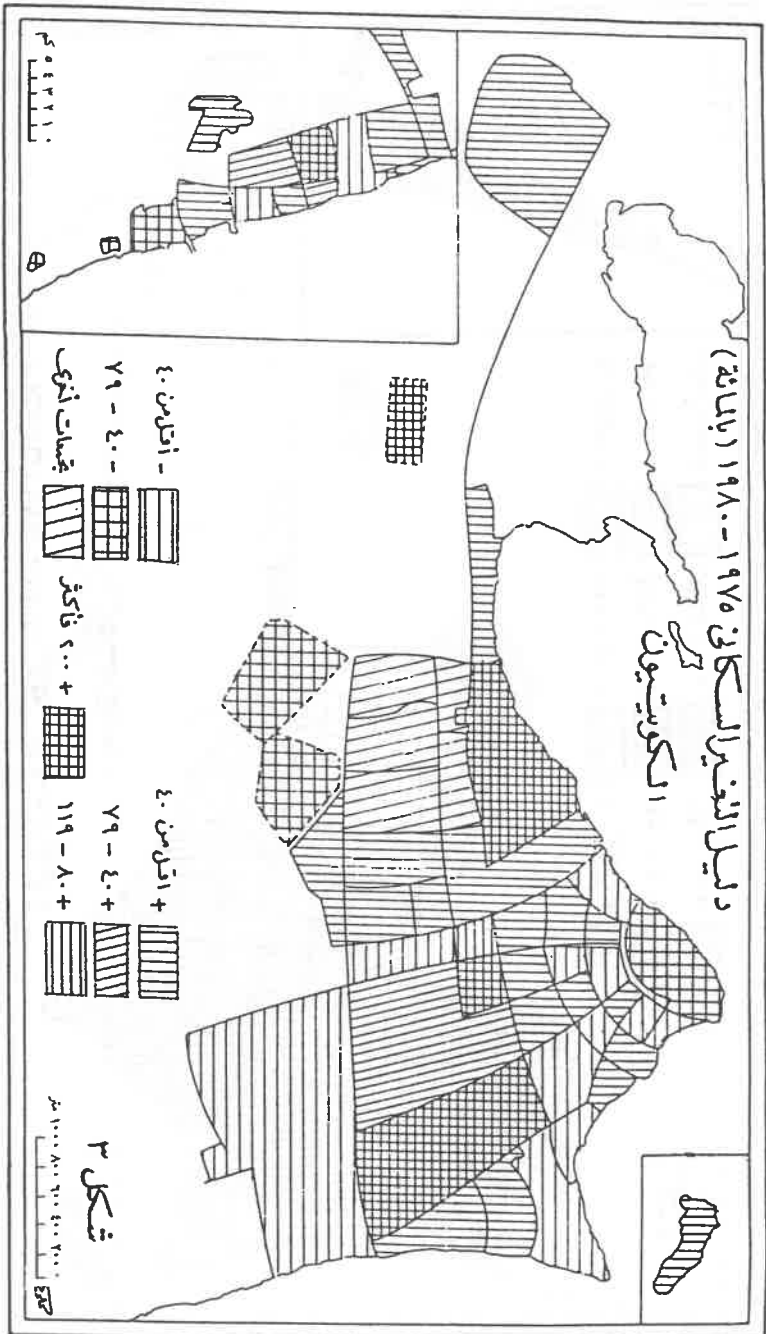
١٠٩	١٤٠	٨٥	البرية
٢٠٦	١٣٤	٣٢٠	قرطبة
١٠٧	٨٧	١٢٦	اليرمسوك
٧٧	١٣٠	٢	أبرق خيطان
٤٩	٢٢٧	٢٠	العمرية
٨٣	٣٩٤	١٧	الرايبة
٢٧	٣٦	—	الفروانية
١١١	٥٩٩	١٤	جليب الشيوخ
٧٣	٦٨	٧٣	صيد العوازم
٧١	٦٤	٧٢	الشدادية
١٨٨	٣١٤	٥	الفنيطس
٥٣	١٢٨٩	١٤	العقبلة
٣٣	١٥٤	٧	الفنطاس
٢٥٥	٣٠٩	١٠٠	المهولة
١٧٣٩	٨٣٩	١٩٨١	الرقعة وهديبة
٥٤	١٠٦	٧	أبو حليفة
٢١	٦١	٢٠	المنق
١٤٢	٤٣٥	٩٥	الصباحية
٣٠	٤٢	٨	الفحاحيسل
٢٥	١٤	٣٥	الأحمدي
٣٠	٤٥	٢١	الشعيبة

المصدر : (١) تعداد ١٩٧٥ ، الجزء الثالث ، جدول (١) . (٢) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للإحصاء ، المجموعة الإحصائية السنوية ، ١٩٨١ ، العدد الثامن عشر ، مطابع مقهوي ، جدول ٣٠ ، (٣) تعداد ١٩٨٠ ، ص ١٤-١٩ .

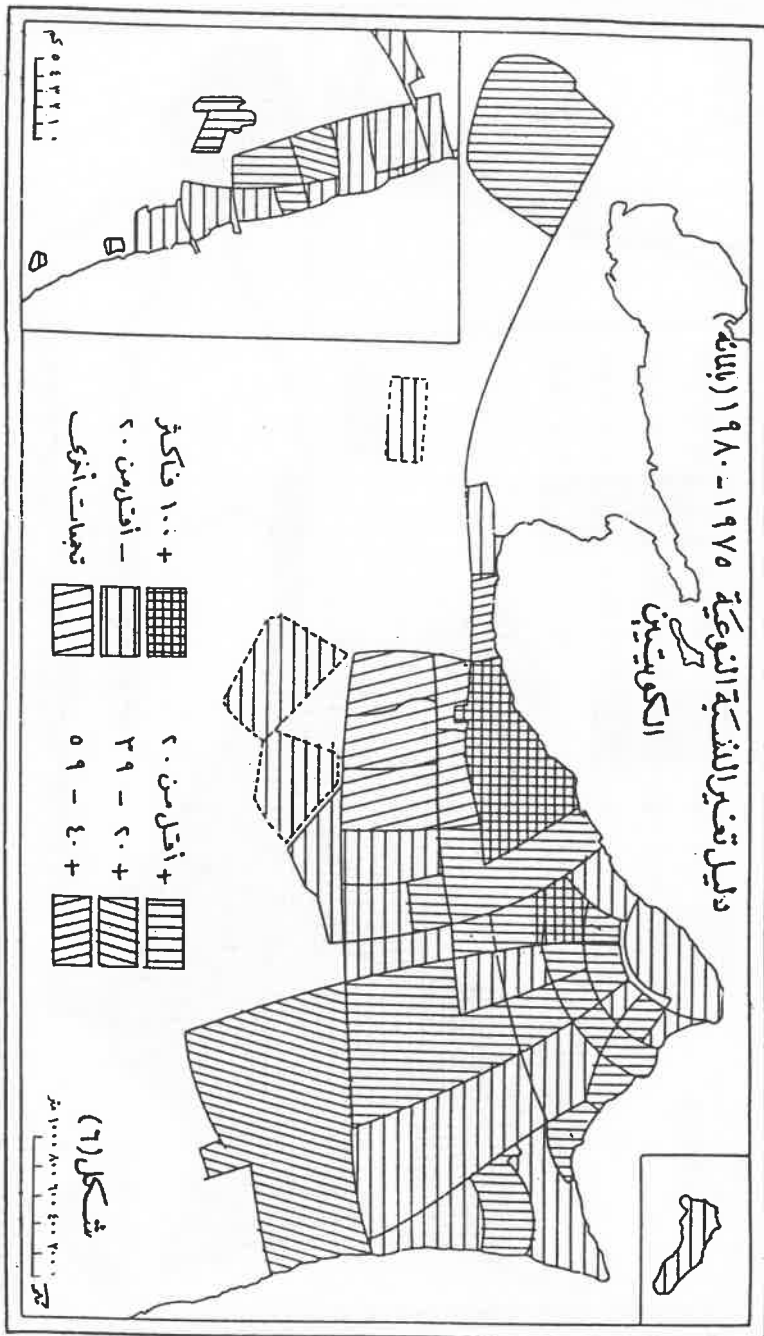
• الجدول من حساب الباحث .

الأشكال
MAPS

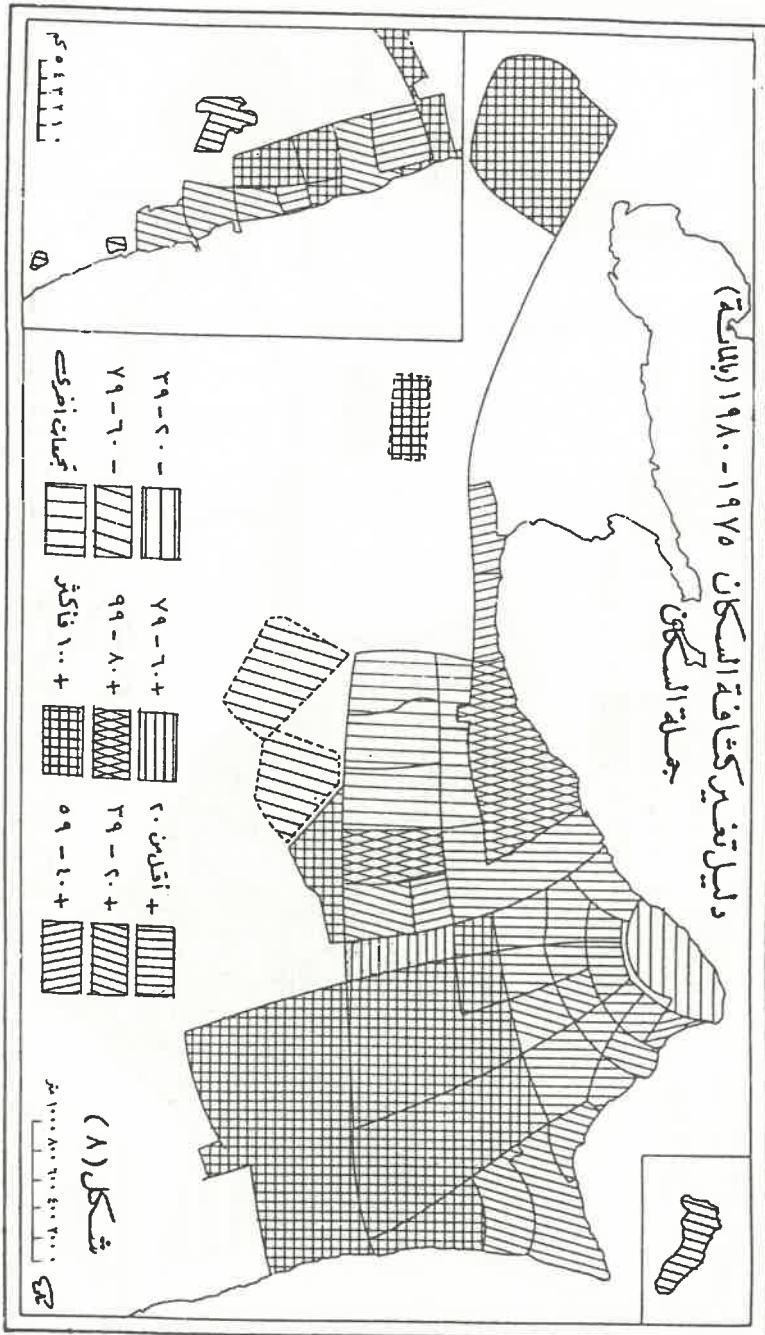




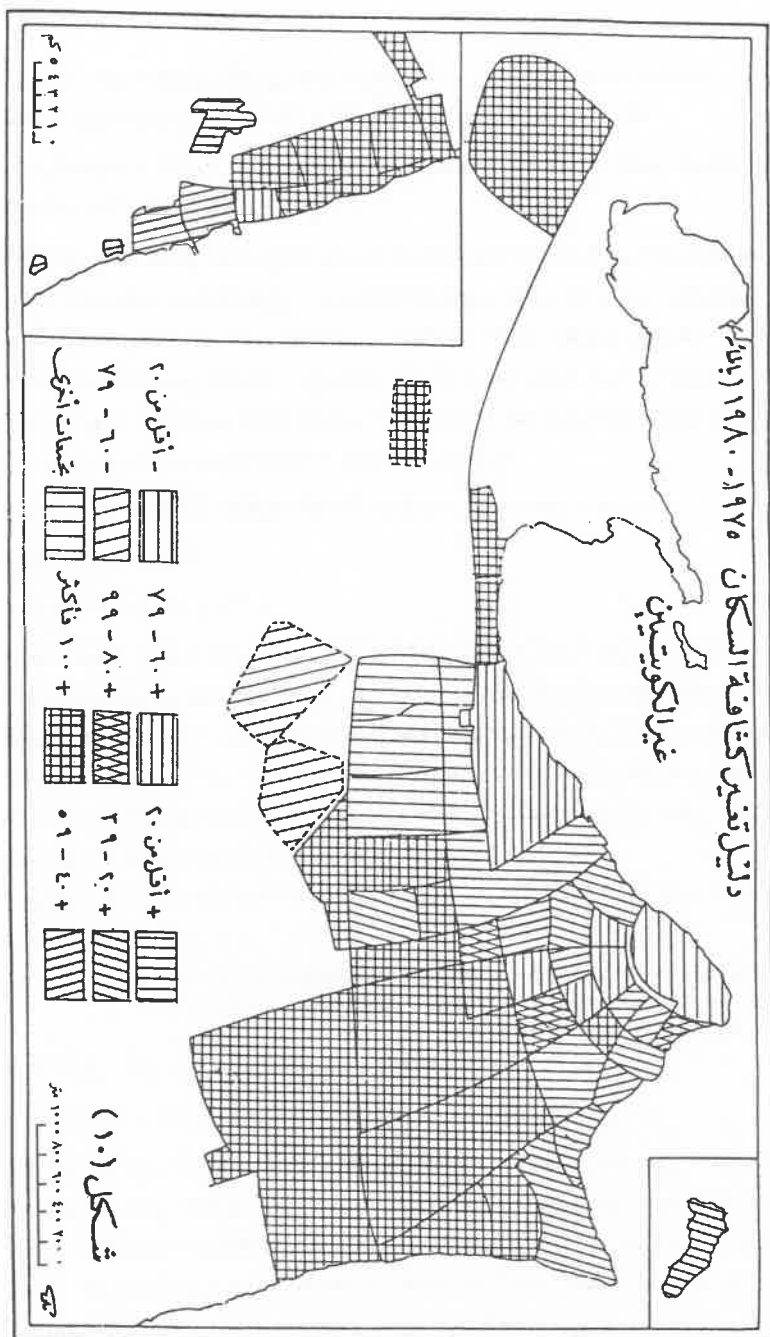












الهوامش

- (١) مكي محمد عزيز ، التباين الاقليمي لتغير السكان النسبي في الكويت ١٩٦٥ — ١٩٧٥ . مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، العدد ٢٨ ، مطبعة جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٨٠ .
- (٢) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، النتائج الاولى للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٨٠ ، مايو ١٩٨٠ ، ص ١ .
- (٣) كانت الكويت كما جاء في تعداد ١٩٧٥ مقسمة الى ثلاث وحدات ادارية كبيرة أو محافظات وهي : محافظة العاصمة ، محافظة حولي ، ومحافظة الاحمدي ، وتضم ٦٦ تجمعاً سكانياً فيما بينها . اما تعداد عام ١٩٨٠ فقد تضمن بيانات عن المحافظات الثلاث المذكورة بالإضافة الى المحافظة الرابعة المستحدثة وهي الجهراء ، مع بيانات عن ٧٠ تجمعاً سكانياً أيضاً في المحافظات الأربع . ولنغرض سهولة المقارنة بين بيانات تعدادي ١٩٧٥ و ١٩٨٠ فقد جرى إعادة تبويب وترتيب بيانات عام ١٩٨٠ على أساس بيانات ١٩٧٥ (جدول ١) و (شكل ١) .
- (٤) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء (١٩٨٠) ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .
- (٥) المرجع نفسه ، ص ١٢ .
- (٦) المرجع نفسه ، ص ١٢ و ٢٩ .
- (٧) اعتمدت طريقة دراسة التغير النسبي على حساب النسبة المئوية لكل من الظاهرات الثلاث ولكل تجمع سكاني من مجملتها في الكويت عام ١٩٧٥ ، ثم تحديد النسبة المئوية للظاهرة نفسها لتلك التجمعات في عام ١٩٨٠ . وبهذه الطريقة تم التعرف على التجمعات التي ازدادت نسبتها من جملة البلاد او التي تعرضت الى النقصان . فالتجمعات التي حققت زيادة اي كان التغير ايجابياً بها تدل على ان هناك تركيزاً نحوها ، اما تلك التي انخفضت نسبتها ، أي كان التغير سلبياً بها ، فانها شهدت تفرقاً عنها لصالح تجمعات أخرى . راجع :
- (٨) صالح فليح حسن ، جغرافية التعليم الابتدائي في العراق ، مطبعة دار السلام ، بغداد (١٩٧٩) ص ٢٩١ .
- (٩) Wilbur Zelinsky, "A Method For Measuring Change in the Distribution of Manufacturing Activity", Economic Geography, Vol.34, No. 2 (1959), P.109.
- (١٠) نسبة النوع ، هي عدد الذكور لكل مائة من الاناث .
- (١١) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء (١٩٨٠) ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .
- (١٢) كان التوسع العمراني خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٧ — ١٩٧٠ قد وصل حتى الدائري الخامس بل وتجاوزه في بعض المواقع . ومن التجمعات السكانية التي ظهرت خلال الفترة المذكورة ضواحي الشعب ، والروضة ، والمعدلية ، والخالدية ، والرميثية ، بالإضافة الى المنطقة الممتدة من السالمية حتى الفحاحيل جنوباً . أما بعد عام ١٩٧٧ فقد امتدت المنطقة العمرانية حتى الدائري السادس وظهرت مناطق سكنية جديدة مثل السرة ، وقرطبة ، واليرموك ، والرابية وغيرها .

(١١) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء ، التعداد العام للسكان ١٩٨٠ المجلد الاول -
الجزء الاول ، سبتمبر (١٩٨٢) .

(١٢) وزارة التخطيط ، الادارة المركزية للاحصاء (١٩٨٠) مرجع سابق ، ص ٣ .

مراجع:

(١) العبد الرزاق ، فاطمة حسين ، المياه والسكان في الكويت ، مطبعة ذات السلاسل ، الكويت
(١٩٧٤) .

(٢) الراوي ، منصور ، وآخرون ، أبعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية لاقطار الخليج العربي ،
جامعة بغداد (١٩٨٠) .

(٣) السايح ، محمد ، تقرير العرض والطلب على قوة العمل في عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٠ ، مجلس
التخطيط ، ادارة تخطيط القوى العاملة ، الكويت (١٩٧٥) . غير منشور .

(٤) عبد الفضيل ، محمود ، أثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الافراد وأنماط
السلوك الانتاجي في البلدان المصدرة للعمالة ، النفط والتعاون العربي ، المجلد السادس ،
المسدد الاول (١٩٨٠) .

(٥) عز الدين ، امين تنظيم استخدام العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ، ندوة العمالة
الاجنبية في اقطار الخليج العربي ، الكويت (١٩٨٣) .

(٦) عزيز ، مكي محمد ، الهجرة الى الكويت مع التأكيد على الهجرة المراتية ١٩٥٧ — ١٩٧٥ ،
مطبعة الارشاد ، بغداد (١٩٨٢) .

(٧) عزيز ، مكي محمد ، وعبد الرسول الموسى ، الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين
الى الكويت ، وكالة المطبوعات ، الكويت (١٩٨١) .

(٨) العوضي ، عبد الهادي وعبد الفتاح ناصيف ، تنمية الموارد البشرية في منطقة الخليج العربي ،
ندوة التنمية والتعاون الاقتصادي في الخليج العربي (١٩٧٨) . غير منشور .

(٩) نرجاني ، نادر ، حجم وتركيب قوة العمل والسكان في اقطار الخليج العربي ، ندوة العمالة
الاجنبية في اقطار الخليج العربي ، الكويت (١٩٨٣) .

(١٠) القطب ، اسحق يعقوب ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة في مجتمعات الخليج العربي ،
مجلة الخليج العربي ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، المجلد الحادي عشر ،
المعد ٢ ، (١٩٧٩) .

(١١) مجلس التخطيط ، ادارة تخطيط القوى العاملة ، استراتيجية حركة القوى العاملة في الكويت ،
الكويت (١٩٧٥) غير منشور .

(١٢) مجلس التخطيط ، السياسة السكانية ومقوماتها في دولة الكويت ، لجنة السياسة السكانية ،
الكويت (١٩٧١) ، غير منشور .

- (١٣) المعهد العربي للتخطيط ، قسم الموارد البشرية ، معلومات حول الهجرة الأجنبية في الخليج ، الكويت (١٩٨٢) .
- (١٤) موسى ، على ، التقدم التكنولوجي والموارد البشرية في الكويت ، معهد الكويت للأبحاث العلمية ، الندوة الوطنية عن تطبيق العلم والتكنولوجيا للتنمية ، الكويت (١٩٧٨) .
- (١٥) الهاشمي ، محمد همام ، السياسة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي في الكويت ، مجلس التخطيط ، الكويت (١٩٧٦) .
- (١٦) وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للإحصاء ، بحث ميزانية الأسرة ، النتائج الأولية التجميعية للسنة الثانية ، الكويت (١٩٧٩) .
- (١٧) وزارة التخطيط ، نمو وتوزيعات بعض خصائص السكان بدولة الكويت ، نوفمبر (١٩٨٢) .
- (١٨) وزارة التخطيط ، تقييم بيانات التوزيع العمري للذكور والإناث الكويتيين لعام ١٩٨٠ ، مارس (١٩٨٣) .
- (١٩) وزارة التخطيط ، خصائص القوة العاملة بدولة الكويت لعام ١٩٨٠ ، فبراير (١٩٨٣) .
- (٢٠) وزارة التخطيط ، خصائص وتقديرات صافي الهجرة لدولة الكويت ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، يوليو (١٩٨٣) .